



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة وهران 1- أحمد بن بلة

معهد علم الإجرام

University of Oran1 – Ahmed Ben Bella –
Institute of Criminology



مذكرة

لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان

مسؤولية المؤسسات الاستشفائية عن النفايات الطبية

الشعبة

حقوق وعلوم سياسية

التخصص

القانون الجنائي والعلوم الجنائية

تحت إشراف الأستاذ:

مروان محمد

من إعداد الطالبة:

• لسن ناصر هاجر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	المؤسسة
بلوط سماح	رئيسا	معهد علم الإجرام
مروان محمد	مشرفا	معهد علم الإجرام
بوزيد عدنان	مناقشا	معهد علم الإجرام

السنة الجامعية: 2025 / 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

إلى من نبوء له بنعمته علينا مولانا و خالقنا، سبحانه جل و علاه، نشكره على نعمة التوفيق إذ، إذ أصبنا
فمنه وحده لا شريك له و إن أخطأنا فمن أنفسنا و من الشيطان قال الرسول صلى الله عليه و سلم " من
لا يشكر الناس لا يشكر الله"

و اعتراف بالفضل و الجميل نتوجه بخالص عبارات الشكر و عميق التقدير إلى الدكتور " محمد مروان"
الذي لم يبخل علي بمعلوماته و إرشاداته و توجيهاته طيلة إنجازي هذا العمل المتواضع فكان نعم العون
لي.

إهداء

🌈 أهدي ثمرة عملي:

- إلى أغلى ما أملك في الدنيا إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما.
- -إلى من حملتني تسعة أشهر و غمرتني بالحب و الحنان إلى قرة عيني أُمي الغالية حفظها الله.
- إلى من علمني أن الدنيا كفاح و صلاحها العلم و المعرفة، إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء إلى من سعى لأجل راحتي و نجاحي أبي العزيز.
- إلى من أظهر لي ما هو أجمل من الحياة، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إخوتي ، أخواني.

إلى كل من احتواهم القلب و لم يكتبهم القلم

قائمة المختصرات

ج.ر: الجريدة الرسمية

ص : صفحة

ط: الطبعة

ف :الفقرة

ق.م :القانون المدني

ق.ع: القانون العقوبات

المقدمة

من المعروف أن المؤسسات الاقتصادية، و بالنظر إلى الاختلاف طبيعة نشاطاتها والقطاعات التي تنتمي إليها وهي بصدد ممارسة عملها، إلى تحقيق أداء اقتصادي فعال يبرز مساهمتها بنجاحة في تعزيز التنمية بمعناه الواسع و هذه هي في الحقيقة الرسالة الأساسية التي تتحملها هذه المؤسسات والتي تنصرف إلى الحفاظ علي البيئة و الإنسان و على المجتمع بشكل عام .

إلا أن ما يمكن ملاحظته هو أن ممارسة بعض الأنشطة قد لا يتم بوجه سليم، حيث أنها و في الكثير من الأحيان قد تؤدي أو تترك آثار سلبية، آثار قد تنعكس على البيئة في حد ذاتها، وذلك من خلال ما يسمى التلوث pollution أو لاستنزاف الموارد الطبيعية .

وأحسن مثال على ذلك المؤسسات الاستشفائية أو ذات طابع الاستشفائي حيث يلاحظ في الكثير من الأحيان الاستغلال الغير العقلاني للمستخدمين وتعريضهم للعديد من المخاطر، زيادة على عدم التكفل بالنفائات الطبية مع كل ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على الصحة العامة و على البيئة بصفة أساسية .

وما يهمنا في هذا المقام وهو أن هذا الوضع يتطلب حثما التدخل القانون وإبراز دوره في التكفل لحماية البيئة وحتى الإنسان من المخاطر التي قد تنجم عن هذه الأنشطة .

ومعني هذا انه أصبح من الضروري تحميل المؤسسات الاقتصادية على الاختلاف أنواعها وأشكلها مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة للاجتناب أو على الأقل الحد من الأضرار المرتبطة بتلك الأنشطة التي تؤثر سلبا على البيئة .

ومن هذا المنطلق ، يمكننا طرح نموذج يتعلق بأحد أخطر النفائات وهي النفائات الطبية، وما قد تنطوي عليه من تهديدات على البيئة ومن جهة على الصحة العمومية من جهة أخرى.

ونظرا لخطورة الوضعية، فقد اهتمت بها حتى التشريعات الدولية زيادة على التشريعات الداخلية و التي لتهدف إلى تنظيم و إرشاد الرقابة على كيفية التصرف والتعامل مع هذه النفائات.

وتكتسي هذه المسألة الكثير من الصعوبات و التعقيد، و ذلك بإتساع نطاق الخطر النفائات الطبية، و التي لا يقتصر فقط على المؤسسات الصحية الاستشفائية بل انه يمتد إلى المجتمع برمته؟ وتشمل هذه النفائات جميع المواد المستخدمة في التشخيص و العلاج وخاصة العمليات الجراحية و التي قد يؤدي سوء التعامل معها إلى أضرار جسيمة تهدد سلامة الإنسان و البيئة .

وما يزيد الوضع تعقيدا هو ضعف الرقابة بل و غيابها في مجال التعامل مع هذه النفايات ، كما انه لم تسجل متابعات قضائية أو تظلمات من طرف المتضررين ،و ربما يرجع ذلك إلى غياب الوعي بمخاطر هذا النوع من النفايات ليس من جانب المتضررين فحسب بل و حتى من جانب المهتمين بالبيئة و الصحة العمومية .

أسباب اختيار الموضوع و أهميته :

هنالك أسباب متعددة دفعتني إلى الاختيار هذا الموضوع ومن أهمها :

1. الميول الشخصية مع الاهتمام بدراسة القضايا التي لها علاقة مباشرة بالإنسان البيئة وخاصة تلك المرتبطة بالصحة العمومية .

2. البحث في توسيع المعارف حول النفايات الطبية باعتبارها من أخطر أنواع النفايات التي تستدعي معالجة الدقيقة .

3. موضوع النفايات الطبية لازال يشكل مجالا خصبا للبحث المعمق .

4. الرغبة في تسليط الضوء على إحدى الإشكاليات البيئة و الصحية المعاصرة التي تهدد سلامة الإنسان و المحيط مع تقييم التأطير القانوني لها .

أما عن أهمية البحث فانه يمكن القول بان النفايات الناجمة عن الأنشطة العلاجية تعتبر من الأخطر التهديدات التي قد تتعرض لها صحة الإنسان لا سيما سلامة المستخدمين في القطاعات الصحية كما تنطوي على مخاطر البيئة جسيمة إلى درجة أن هذه النفايات أصبحت تمثل تهديدا بيئيا في التزايد المستمر سواء من حيث ما تحمله من الأمراض و الأوبئة سريعة لانتشار أو من حيث أثارها السلبية على البيئة لا سيما في حالة التخلص منها بطرق غير سليمة و غير علمية كالرمي العشوائي في المفارغ العمومية أو في حرقها أو ردمها تحت الأرض ، و الذي غالبا ما يعزى إلى ارتفاع تكاليف المعالجة العلمية و التقنية لهذا النفايات

وبالنظر إلى هذه المخاطر المتعددة، ظهرت ضرورة ملحة الاعتماد المؤسسات الصحية الاستراتيجيات مستدامة لإدارة النفايات الطبية تتمحور حول التسيير العقلاني للنفايات من لحظة إنتاجها إلى غاية التخلص النهائي منها ،وذلك مع مراعاة قواعد ما يسمى بالتنمية المستدامة واجتناب الأضرار الصحية أو البيئة المحتملة

- أهداف البحث :

ينصرف هذا البحث إلي الإظهار جملة من الأهداف و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. إبراز مفهوم النفايات الطبية من الجوانب القانونية والبيئة والصحية
2. رصد المخاطر الصحية و كذا البيئة المرتبطة بنفايات الرعاية الصحية وأثارها المباشرة أو الغير المباشرة على الإنسان و المحيط
3. تحديد القواعد القانونية المتعلقة بتحميل المسؤولية للجهات أو الأشخاص المتسببين في الأضرار البيئة الناجمة عن التخلص من النفايات بطريقة غير سليمة
4. إظهار جميع الآثار المترتبة عن التلوث بالنفايات الطبية و ذلك على مختلف المستويات (الصحية، البيئة، القانونية، و حتى الاجتماعية).

صعوبة البحث في الموضوع :

واجهت هذه الدراسة العديد من الصعوبات من أهمها:

- ندرة المراجع القانونية المتخصصة التي تتناول موضوع النفايات الطبية من منظور قانوني وبيئي، سواء علي المستوى الوطني أو الدولي.
- عدم مساعدة المؤسسات الطبية وتعاونها من اجل إعطاء المعلومات اللازمة لدعم هذا البحث
- انعدام القرارات القضائية حول الموضوع .
- ندرة المراجع القانونية المتخصصة التي تتناول موضوع النفايات الطبية من المنظور بيئي وقانوني ، سواء علي المستوى الوطني أو الدولي .

- إشكالية البحث

بالنظر إلى خطورة النفايات الطبية و تأثيرها المباشر على صحة الإنسان وسلامة البيئة، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث كالتالي:

- ما هو نطاق المسؤولية القانونية التي تتحملها المؤسسات الاستشفائية عن النفايات الطبية الناتجة عنها وفقا للقانون الجزائري ؟

- وهل وفق المشرع الجزائري في رسم إطار قانوني متكامل فعال في لضبط الالتزامات ومساءلتها عن جميعا لإخلالات بواجباتها الصحية والبيئية ؟ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى

فان معالجة هذه الإشكالية تقتضي حتما طرح بعض التساؤلات مثال :

1. ما المقصود بالنفايات الطبية ؟

2. ما هي أهم المخاطر الصحية و البيئة المترتبة عن سوء التكفل بهذه النفايات ؟

3. هل هناك سياسة تشريعية وطنية فيما يتعلق بتعامل وإدارة النفايات الطبية ؟

4. ما هي أساليب إدارة وتسير النفايات في المؤسسات الصحية الوطنية ؟

- منهج البحث :

إن طبيعة الموضوع و الإشكالية التي قد يثيرها تفرض إتباع المنهجين التحليلي و الاستقرائي ، لان الأمر يتعلق بتحليل النصوص القانونية ورصد القواعد الأساسية التي تحكم مسألة المسؤولية القانونية واستخلاص النتائج عن طريق التتبع و الاستقراء .

- خطة البحث :

اعتمدت في معالجة الموضوع و الإشكالية المطروحة مع التساؤلات الفرعية على خطة مكونة من فصلين :

- الفصل الأول عنوانه : والإطار المفاهيمي و القانوني لإدارة وتسير النفايات الطبية

المقدمة

وقسمت هذا الفصل إلى مبحثين الأول عنوانه: ماهية النفايات الطبية و المخاطر المترتبة عنها والذي سنحاول من خلاله توضيح مفهوم النفايات الطبية وذلك بتعريفها و بيان مصادرها وتصنيفاتها والمخاطر الناتجة عنها .

والمبحث الثاني: طرق معالجة النفايات الطبية والتخلص منها والذي سنحاول من خلاله إبراز الآليات التقنية و القانونية في معالجة هذه النفايات وطرق التخلص النهائي والأمن منها.

أما الفصل الثاني عنوانه : المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية وقسم هذا الفصل إلى مبحثين الأول ، وهو المسؤولية المدنية الناتجة عن أضرار النفايات الطبية . والذي سنحاول من خلاله توضيح أحكام المسؤولية المدنية والتعويض عن أضرار النفايات الطبية والمبحث الثاني :المسؤولية الجزائية للمؤسسات الاستشفائية عن النفايات الطبية. والذي سنحاول من خلاله تبيان مدى قيام المسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي والمعنوي عن الجرائم البيئية و الصحية .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و القانوني

لإدارة والتسيير النفايات الطبية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسيير النفايات الطبية

تمهيد

أصبحت حماية البيئة وصون صحة الإنسان من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، خاصة في ظل التطور السريع الذي يشهده القطاع الصحي و مايرفقه من تزايد في إنتاج النفايات الطبية بكثرة وذلك خلال فترة جائحة كورونا سنوات الأخيرة فهذه النفايات رغم ارتباطها بتقديم الخدمات العلاجية، تعد من أخطر أنواع النفايات لما تحمله من مواد ملوثة وجراثيم قد تشكل تهديدا مباشرا على الصحة العامة والتوازن البيئي.

و قد أدى التوسع في استعمال التقنيات الطبية و تعدد أنشطة العلاجية إلى ارتفاع كميات و تعقيد طرق تسييرها لأمر الذي يستدعي وضع آليات دقيقة لتنظيمها و التخلص منها بطرق آمنة كما أن الإهمال، وسوء التسيير في هذا المجال قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، سواء على الإنسان، و مكونات البيئة المختلفة - و انطلاق من هذه لأهمية يهدف هذا البحث إلى دراسة النفايات الطبية من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي لها و بيان أنواعها و خصائصها مع إبراز مدى خطورتها على الصحة و البيئة و أيضا طرق معالجة النفايات الطبية ، كما أسعى إلى تسليط الضوء على الجوانب المرتبطة بها

خاصة ما يتعلق بالآثار المخاطر الناتجة عنها و كذا الجوانب القانونية أو الجزائية المرتبطة بها في هذا المجال قد يؤدي إلى عواقب وخيمة سواء على الإنسان ، و على مكونات البيئة المختلفة.

انطلاقا من ذلك سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح مفهوم كل من النفايات الطبية' و من جهة أخرى جزاءات المترتبة على سوء تسيير النفايات الطبية.

المبحث الأول: ماهية النفايات الطبية و المخاطر المترتبة عنها

تعد النفايات الطبية من بين أبرز التحديات البيئية التي تتطلب معالجة علمية دقيقة و مدروسة نظرا لما تنطوي عليه، من مخاطر صحية و بيئة جسيمة و هذا من باب التأصيل العلمي للموضوع و بناءا عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم النفايات الطبية كمطلب أول و تم تصنيف النفايات الطبية كمطلب ثاني.

المطلب الأول: مفهوم النفايات الطبية

النفايات بصفة العامة هي كل ما ينتج من استهلاك المواد الطبيعية بواسطة الإنسان و الحيوان و كافة الكائنات الحية، أو المواد التي تنتج من استخدام الصناعات و لم يعد لها قيمة ثم يلزم التخلص منها.¹

- كما عرفها البعض الفقهاء بأنها: بقايا و مخلفات العمليات لإنتاجية أو التحويلية بمختلف أنواعها وأحجامها و تركيبها، أي كل ما يتبقى من مستلزمات عملية لإنتاج، أو التحويل كالمواد أو الأجزاء أو القطع الزائدة عن الحاجة، أو غير الصالحة للاستعمال بصورتها الحالية أو التي يبطل استعمالها لسبب ما شكلها صلبة، سائلة أو غازية

و على عموم فإن النفايات الطبية فهي ناتجة عن مصادر مختلفة من المرافق صحية و مؤسسات الإستشفائية و مراكز البحث و المختبرات، وكذلك نتيجة لخدمات الطبية مثال النفايات عيادة طب الأسنان مخابر تحاليل الطبية العيادات الجراحية.

- و كذلك فالنفايات الطبية هي جميع النفايات الناتجة من مؤسسات صحية مثل المستشفيات و المراكز صحية و العيادات و الصيدليات و مراكز البحوث و المختبرات و التي تحتوي علي كليا أو جزائيا علي أعضاء الجسم.

¹د.خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية و الاتفاقية الدولية، ريم لنشر و التوزيع 2011، ص 112 .

الفرع الأول: تعريف النفايات الطبية

هي كل مواد و مخلفات طبية سائلة كانت أم غازية نتيجة مؤسسات صحية و غيرها من مراكز التي لم تصبح لها أي قيمة حيث يمكن التخلص منها لأن بقائها قد يشكل خطرا و تهديد، على صحة الإنسان، وكذلك على البيئة و عليه فإن النفايات لها عدة تعريفات مختلفة و متنوعة بحيث تشابه في بعض الجوانب و تختلف في بعض جوانب.

أولاً: التعريف اللغوي و الاصطلاحي للنفايات الطبية

و من هنا سنتطرق إلى توضيح معنى النفايات الطبية لغويا و كذلك الاصطلاحي

تعريف اللغوي: يأتي مصطلح "نفاية" و التي تعني لإبعاد و التخلص، كما يأتي من الآية الكريمة (أو ينفو من الأرض)¹.

- يقصد بالنفاية بقية الشيء، و النفية ما يبقى من الشيء، و النفية ما ينفي لرادئته، و يقال نفاية الشيء، و نفاته و نفوته و نفاؤه، و تأسيس على ذلك فإن المعنى النفاية يدور حول التخلص من الشيء لرداءته و عدم فائدته².

- **اصطلاحاً:** هناك من يعرف النفايات على أنها "تلك النفايات التي يمكن نقلها و يرغب مالکها في التخلص منها بحيث يكون جمعها و نقلها و التخلص منها من مصلحة المجتمع

- و هناك من يعرفها: هي مواد و أشياء يجري التخلص منها أو ينوي التخلص منها أو المطلوب التخلص منها³.

- كما تعرف على أنها "مادة تتألف بشكل رئيسي من مخلفات طبية أو سائلة أو غازية، تتولد من مصادر مختلفة كأن تنتج من حالات تشخيص أمراض الإنسان أو الحيوان، و الوقاية منها و

¹سورة المائدة، الآية 33، القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع .

²ابن المنظور، لسان العرب ط 3، دار الصادر، بيروت لبنان ص 664.

³تامر مصطفى، محمد المواجهة القانونية و الأمنية لتداول الغير المشروع للمواد و النفايات الخطرة، دار النهضة العربية القاهرة مصر، 2015، ص 53.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

معالجتها و إجراء البحوث هي أيضا " مواد يمكن أن يؤدي استعمالها بحسب الكمية أو التركيز أو الخواص الكيميائية و الفيزيائية التي تؤثر بصحة العامة، أو زيادة نسبة الوفيات بين البشر أو تأثير سلبا على البيئة عند معالجتها أو تخزينها أو نقلها أو التخلص منها بطريقة غير سليمة.¹

- ثانيا: التعريف القانوني

-عرف المشرع الجزائري النفايات الطبية في المادة (01/03) من القانون رقم 19/01 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها بأنها " كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو لاستعمال بصفة وأعم كل مادة أو منتج و كل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه، أو قصد التخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه، أو بإزالته".

- و كذلك عرفت النفايات الطبية في المادة (06/03) من القانون رقم 19/01 المذكور أعلاه بأنها " كل النفايات الناتجة عن نشاطات الفحص و المتابعة و العلاج الوقائي أو العلاجي في مجال الطب البشري و البيطري"، و يستخلص من هذا النص القانوني أن النفايات الطبية هي مستخلقات أنشطة علاجية ، في أي مجال من مجالات الطب البشري أو البيطري أو الصيدليات أو المؤسسات البحثية أو مخبرات أو غيرها من النفايات التي تنتجها الرعاية الصحية.

و قد جاءت منظمة صحية العالمية هي الأخرى بتعريف النفايات الطبية، على أنها النفايات الناتجة عن مؤسسات الرعاية الصحية و مراكز الأبحاث و المختبرات و تشمل كذلك النفايات الناشئة عن المصادر الثانوية و المتفرقة ، مثل ما ينتج عن الرعاية الصحية لأشخاص في المنزل (عمليات غسل الكلى، حقن الأنسولين...الخ

¹شارف عبد الكريم، الحماية القانونية لتسيير النفايات الطبية، مذكرة ماستر، تخصص قانون البيئة و التنمية المستدامة، جامعة دكتور الطاهر مولاي، سعيد، 2019 ص8.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

نستنتج أنه من خلال تعريف مقدم من طرف المشرع الجزائري لنفايات الطبية نجد أنه قد يتشابه مع التعريف المقدم من قبل المنظمة الصحة العالمية و ذلك لمسايرة النصوص الدولية و مواكبة المجتمع الدولي.

الفرع الثاني : مصادر النفايات الطبية.

- تشمل نفايات النشاطات العلاجية جميع المواد المتولدة من الممارسة الطبية و العلاجية و بصرف النظر عن مصدرها، سواء كانت في المؤسسات العامة أو الخاصة¹.

- تعتبر هذه النفايات من أكثر مواد خطورة بسبب ما تحتويه من مواد خطرة تهدد البيئة و الصحة العامة

- وجاء من خلال المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 478/03 المؤرخ في 2003/12/09 المحدد لكيفيات تسير النشاطات العلاجية،² على أنها "مجموعة الهيئات العلاجية مهما تكن الأنظمة القانونية التي تطبق عليها و التي تتضمن المنشأة الإستشفائية المتخصصة و المراكز الإستشفائية الجامعية و العيادات المتعددة الخدمات و وحدات العلاج الإستشفائي و عيادات جراحة الأسنان كذا ومخابر التحاليل".

- تنقسم مصادر النفايات الطبية إلى نوعين من المصادر، مصادر رئيسية و أخرى ثانوية وفق لحجم الكميات

المنتجة و التي يمكن عرضها فيما يلي

¹سعيد ربيعة، بهلول شرين، الاستثمار في النفايات الطبية في الجزائر، (دراسة ميدانية بعيادة خاصة)، مذكرة ماستر، تخصص حقوق وعلوم سياسية، جامعة 8 ماي 1945 ورقلة، 2025، ص 19.

²المرسوم التنفيذي رقم 478/03 المؤرخ في 2003/12/09 المتضمن تحديد شروط كيفيات تسير النفايات النشاطات العلاجية الجريدة الرسمية العدد 78 مؤرخ في 2003/12/14

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسيير النفايات الطبية

أولاً: مصادر الرئيسية: و هي مجموعة المرافق و المراكز التالية:

- المستشفيات بكافة أنواعها كالمستشفيات الجامعية و المركزية و غيرها.
- المراكز و العيادات المتخصصة مثل مراكز علاج العقم و مراكز علاج السل.
- العيادات و مصحات الخاصة المتخصصة منها أو متعددة التخصصات.
- خدمات حالة الطوارئ.
- المستوصفات و المراكز الصحية الأولية المتخصصة في التطعيم.
- عيادة الولادة و أمراض النساء.
- عيادات الكشف الخارجية.
- مراكز غسيل الكلى.
- الإسعافات الأولية.
- خدمات مصارف الدم .
- خدمات الطب العسكري.
- معامل تحاليل الطبية.
- المؤسسات و المراكز البحثية للتقنيات الحيوية.
- مراكز الباثولوجية و الطب الشرعي.
- مراكز أبحاث الحيوان و كليات و معامل البيطرية.
- مراكز العناية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسيير النفايات الطبية

ثانياً: المصادر الثانوية لنفايات النشاطات الطبية

قد تنتج المصادر الثانوية و المتفرقة بعض نفايات النشاطات العلاجية إلا أن تركيبها تكون مخففة و تمثل

المصادر الثانوية فيمايلي¹

- مكاتب الأطباء
- عيادات طب الأسنان
- المعالجة بالوخز الإبري
- المعالجة بالتدليك اليدوي
- مستشفيات لأمراض النفسية
- مؤسسات رعاية المعوقين
- خدمات التجميل
- العلاج المنزلي
- خدمات الإسعاف

المطلب الثاني: تصنيف النفايات الطبية

-تعتبر النفايات الطبية من أخطر أنواع النفايات التي تهدد صحة الإنسان و البيئة، و ذلك لما تحتويه من

أمراض و أوبئة و مواد السامة.

- ¹حاج عرابية ، التلخص الأمثل من المخلفات الطبية الخطرة كأداة لتطبيق أداء البيئي فعال، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول لأداء

المميز للمنظمات و الحكومات الطبية الثانية، نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق لأداء المالي و تحديات لأداء البيئي، جامعة ورقلة

يومي 2013/23/22 ، ص 699 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسيير النفايات الطبية

سنتطرق إلى تصنيف العام لنفايات الطبية في الفرع الأول، و كذلك تصنيف الذي اتخذته المشرع الجزائري، و أيضا تصنيف النفايات الطبية حسب الجهات المختصة.

الفرع الأول: التصنيف العام للنفايات الطبية

و تصنف إلى صنفين كما يلي :

أولاً: النفايات الطبية الغير الخطرة:

-هي النفايات التي تنتج من صادر ملوثة أو محتمل تلوثها بالعوامل المعدية أو الكيميائية أو المشعة و تشكل النسبة الأقل من إجمالي نفايات الرعاية الصحية إذ أنها تشكل خطراً على الفرد و المجتمع و البيئة، أثناء إنتاجها أو جمعها أو تخزينها أو نقلها أو التخلص منها، و تصنف هذه النفايات وفقاً لمراجع منظمة الصحة العالمية¹.

النفايات الطبية الخطرة تتباين تصنيفات النفايات الطبية الخطرة حسب المنظور المستخدم في تصنيفاتها، حيث يصنفها البعض إلى نفايات السامة أخرى خطرة بينما يعتمدون آخرون في تقسيمها على حالتها الفيزيائية، النفايات صلبة وسائل وغازية وهناك من يصنفها بحسب طبيعتها إلى نفايات كيميائية إحيائية أو مشعة².

ثانياً التصنيف النفايات الطبية في التشريع

حسب ما أُل إليه التشريع الجزائري فإنه قد تم وضع أصناف للنفايات الطبية من خلال مرسومين تنفيذين وضع بها معايير التصنيف التي أسفرت عن عدة أصناف على النحو الآتي:³

¹حورية بوناصر، إدارة النفايات الطبية وتقسيم تأثيرها البيئة دراسة الحالة المؤسسة العمومية الاستشفائية محمد بوضياف، مذكرة ماستر، تخصص كيمياء المحيط، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الرياضيات و علوم المادة، 2020، ص 15.

²سعيد رفيعة بهلول شرين، المرجع السابق.

³يحي وناس، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، وهران الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع 2003، ص 222.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسيير النفايات الطبية

أ/ المرسوم التنفيذي رقم 84-378 المتعلق بالنفايات الحضرية¹

- نفايات الصلبة: نفايات الناتجة عن عملية العلاج

تضمنتها المادة 12 من هذا المرسوم

تكون شبيهة بالنفايات المنزلية تتحمل² البلدية مسؤولية رفعها

النفايات الناتجة عن عملية العلاج: هذا ما ورد في المادة 13 من هذا المرسوم وهو الصنف

الثاني الذي تتحمل المؤسسات الصحية إزالتها علي نفقتها الخاصة تشمل كل من

- نفايات تشريح و الجثث الحيوانات والازبال المتعفنة .

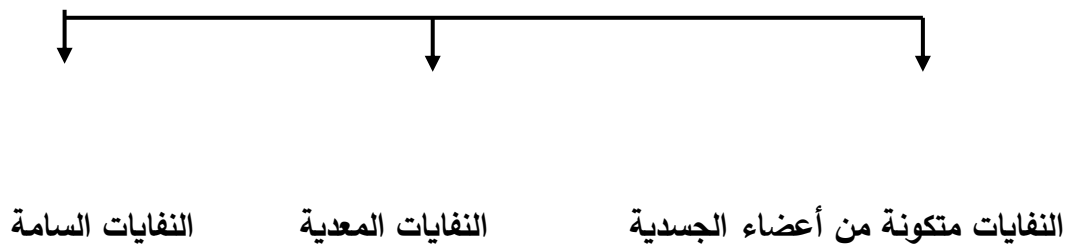
أي شيء أو غذاء ملوثة أو وسط تنمو فيها الجراثيم التي تسبب في الأمراض.

- كالأدوات الطبية ذات لاستعمال الوحيد

- و الجبس و الأنسجة الملوثة غير قابلة لتعفن

- المواد السائلة و النفايات الناجمة عن تشريح الجثث³.

ب/ تصنيف النفايات الطبية و فقا لمرسوم 03-478⁴



¹المرسوم التنفيذي رقم 378/84 المؤرخ في 15 / 12 / 1984 ،المتضمن تحديد شروط التنظيف وجمع النفايات الصلبة الحضرية و معالجتها

²انظر المادة 12 من مرسوم 378/84.

³انظر، المادة 13، من مرسوم 378/84.

⁴المرسوم التنفيذي رقم 473/03 المؤرخ 2003/09/09 ،المتضمن كيفية تسيير النفايات النشاطات العلاجية .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسيير النفايات الطبية

*. النفايات المتكونة من أعضاء الجسدية جاءت ضمن المادة 5 من هذا المرسوم توصف بأنها كل النفايات المتكونة من الأعضاء الجسدية و النفايات الناجمة عن عمليات الخطفية البشرية ناتجة عن قاعة العمليات الجراحية و القاعة الولادة¹

*. النفايات المعدية جاءت بها المادة 6 من هذا المرسوم توصف بأنها نفايات التي تحتوي علي جسيمات دقيقة أو علي سيمات التي تضر بصحة البشرية²

النفايات السامة جاءت بها المادة 10 من هذا المرسوم اعتبرها أنها نفايات والمواد المنتهية الصلاحية من المواد الصيدلانية الكيميائية والمخبرية .

-النفايات التي تحتوي على تركيزات عالية من المعادن ثقيلة

- الأحماض و الزيتون مستعملة المذيبات³.

ثالثا: التصنيف للنفايات الطبية حسب جهات المختصة

ا تصنيف منظمة الصحة العالمية تصنيف علي أساس نوع النفايات الطبية

1. تصنيف متعلق بدول الاروبية 2. تصنيف المتعلق بدول النامية

¹انظر المادة 5، من المرسوم 478/03 ،المرجع السابق .

²انظر، المادة 6 ،من المرسوم 487/03، المرجع السابق.

³انظر، المادة 10 من المرسوم 478/03 ،المرجع السابق.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

ت	نوع النفايات	التوصيف
1	الاعتيادية (المنظمة)	نفايات مماثلة للنفايات المنزلية مثل بقايا الطعام و اللعب المعدنية و البلاستيك.
2	المعدية	نفايات حاوية على الجراثيم مثل الضمادات و المفروشات و ملابس المرضى.
3	المرضية	أنسجة المريض و سائل الأعضاء جسمه و دمه.
4	الجراحة أو الحادة	إبر، سكاكين، مقصلة جراحية، زجاجات مختبرية.
5	الصيدلانية	أدوية عقاقير منتهية المفعول و باقيا علبها و حاويتها
6	السامة للخلايا	المواد القادرة على تدمير الخلايا البشرية (الأدوية السرطانية)
7	الكيميائية	مواد التعقيم و محاليل المختبرات و الأشعة و ماشابه ذلك.
8	الحاوية على المعادن الثقيلة	البطاريات و أجهزة الضغط (الرصاص و الزئبق).
9	الإشعاعية	المواد النشطة إشعاعيا من مواد مختبرات بحثية و تحاليل و ملابس المرضى و المعالجين.
10	الحاويات المضغوطة	أسطوانات الأوكسجين، و عبوات الغاز مثلا ¹ .

-المصدر: سعد علي الغنزي لإدارة الصحية، الدار البازوري العلمية لنشر و التوزيع ، عمان الأردن

2008 ص 279.

¹تقرير المنظمة الصحة العالمية لإدارة العامة لنفايات النشاطات العلاجية، المكتب الرقمي لشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2006، ص 2.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

*.التصنيف الخاص بدول النامية صنفت نفايات خدمات الرعاية الصحية في الدول النامية إلى خمس أنواع لكي يسهل فصلها و تجميعها و تخزينها و نقلها داخل و خارج المؤسسة الصحية و هي لأنواع:

نفايات طبية عامة غير خطيرة.

أدوات الحادة

نفايات مسببة للعدوى.

نفايات كيميائية و طبية.

نفايات أخرى طبية خطيرة.

و هذا ما يسري لاعتماده في المستشفيات الكبيرة الحجم أما في مراكز الصحية الصغيرة فيبسط التصنيف ليشمل نفايات الطبية و نفايات غير الطبية¹.

- التصنيف على أساس مصدر النفايات الطبية

تصنف نفايات خدمات الرعاية الصحية على أساس مصدرها كمايلي:

1- نفايات مختبرات التحاليل المرضية:

و تتمثل في العينات المخبرية التي تم جلبها إلى المختبرات و تقسم إلى:

- نفايات معدية

- نفايات حادة

- نفايات كيميائية

2- نفايات مختبرات البحوث: تمثل تلك النتيجة عن مختبرات كليات الطب و المرافق التابعة لها.

3- نفايات وحدات الأشعة: تتمثل في

¹سراي أم سعد، دور الإدارة الصحية في التسيير الفعال للنفايات الطبية في ظل الضوابط التنموية المستدامة بالتطبيق علي المؤسسة الاستشفائية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2012، ص 63.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

- **النفايات الكيميائية:** أحماض، صبغات وريدية، مواد تعقيم و تنظيف.... إلخ.
- **النفايات الإشعاعية:** تتمثل في يود المشع مستخدم في فحوصات الغدة الدرقية.
- **4- نفايات الردهات و الأقسام العلاجية:** و هي النفايات ناتجة عن معالجة المرضى طوال فترة الإقامة للعلاج و تشتمل على
 - النفايات المعدية.
 - النفايات الحادة.
- النفايات الإشعاعية¹**
- **5- نفايات عيادات طب الأسنان:** و هي كل النفايات التي لها القدرة على نقل الأمراض المعدية و تسبب بالجروح و هي :
 - النفايات المعدية
 - النفايات الحادة
- **النفايات الباثولوجية** كأنسجة اللثة و الفم و الأسنان لمقلوعة. **النفايات الكيميائية** مثل مواد التعقيم²
- **نفايات المعادن الثقيلة** مثل الزئبق و الزنك و النحاس و الفضة تستخدم في حشوات لأسنان
- **6.نفايات صيدلانية:** و هي التي تنشأ من عمل الصيدليات و معامل الأدوية، و تتكون من النفايات الحادة و الكيميائية و السامة للخلايا كبقايا المواد الداخلة في صناعة الأدوية السرطانية.
- **نفايات طبية منزلية:** تكون نتيجة العلاج التي يتلقاها المرضى و المسنين و المقعدين في المنازل.

¹ . قواسمية محمد علوي، تقييم الإدارة النفايات الطبية في المستشفيات العمومية، مذكرة ماستر ،تهيئة حضرية جامعة العربي التبسي- التبسة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة و الحياة 2021-2022 ص 18.

²مسكين معمر، تسير النفايات الطبية وفق التشريع الجزائري، مذكرة ماستر ،جامعة سعيدة، 2015، ص 44.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

- **نفايات الطب البيطري:** تعدد مصادر نفايات الطب البيطري منها المستشفيات و العيادات و الصيدليات البيطرية و مختبرات الطب البيطري و مراكز أبحاث الحيوانات و رعايتها في المزارع و كذلك الرعاية البيطرية المنزلية لمربي الحيوانات¹.

- تصنيف وزارة الصحة و إصلاح المستشفيات:

وزارة الصحة و إصلاح المستشفيات و من خلال وثيقة صادرة بتاريخ 12/09/1995 تحت رقم 1958/398 و المتعلقة بتسيير نفايات النشاطات العلاجية، و كذا الدليل التقني لنظافة الإستشفائية الصادر عن المعهد الوطني للصحة العمومية في الوثيقة رقم 03-09 تقسم نفايات خدمات الرعاية الصحية إلى خمس أصناف تختلف عن أصناف التشريع وزارة البيئة فنفايات الأعضاء الجسدية، أدرجت في صنف النفايات المعدية و النفايات المعدية الحادة رتبت في صنف منفرد و النفايات الإشعاعية ضمن صنف النفايات الخطرة².

- تصنيف وزارة البيئة و تهيئة الإقليم:

جاء ترتيب وزارة البيئة و تهيئة الإقليم لنفايات الخدمات الصحية في أربعة أصناف و هي:

* **النفايات شبه منزلية:** و التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار داخل المنشآت الصحية كونها قابلة للاحتواء مواد الناقله لعدوى و جراثيم الخاصة للأشخاص المتعاملين معها و الأشخاص الذين إمكانية مقاومة العدوى لديهم ضئيلة، و تنتج هذه النفايات بصفة العامة من قاعات المرضى في المستشفى و مصالح الفحص الخارجي و الإدارات و مصالح النظافة و المطابخ المخازن....الخ.³

¹حميدة بن حيزية، التسيير الأمثل لمعالجة النفايات الطبية وفق المشرع الجزائري، مذكرة الماستر، تخصص هندسة طرائق للبيئة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2021 ص 46

²سراي أم سعد المرجع السابق ص 63

³فضلية بوطورة وآخرون، أهمية تسير النفايات الطبية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة أفق للعلوم، مجلد 05 العدد 18، 2020، ص 395.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

- **النفايات المعدية:**تضم كل النفايات الآتية من المصالح الإستشفائية المعزولة و التي بها المرضى الحاملين للعدوى أو المصابين بالأمراض المعدية: مثل الكوليرا و الذبح و الحمى الصفراء و مشابهاها: كالسل و شلل الأطفال، و تضم كذلك النفايات جد المعدية مثل أدوات ذات الاستعمال الوحيد كالإبر و الأدوات القاطعة و الحادة الحاملة للإفرازات البشرية أو الدم و التي بمجملها تأتي من مختلف مصالح الطبية المحتوية و المتضمنة للمخاطر الحقيقية للعدوى و كذا مخابر التحليل المكر وبيولوجي، إضافة إلى نفايات الحيوانات المستعملة في تجارب تشخيص لأمراض المعدية¹.

مخاطر الناجمة عن النفايات الطبية أو ما تسمى بمخلفات الأنشطة العلاجية المتولدة عن المستشفيات والعيادات و غيرها من المراكز الصحية و التي تشكل أضرار جسيمة و خطيرة لكائن الحي و الوسط الذي يعيش فيه و مخاطر الصحية قد تحتوي على مواد سامة و كيميائية تؤدي بصاحبها إلى عدة أمراض وأحيانا إلى الموت و مخاطر البيئة قد تساهم بشكل كبير على تلوث العام الشامل الهواء و المياه والتربة.

الأضرار صحية:

لنفايات النشاطات العلاجية آثار و مخاطر صحية فالتعرض لهذه النفايات قد يؤدي إلى المرض أو الإصابة و يعود ذلك إلى أنها تحتوي على عوامل معدية أو قد تكون سامة للجينات أو تحتوي على مواد كيميائية أو مواد صيدلانية سامة أو خطيرة ، كما يمكن أن تكون مشعة أو تحتوي على أدوات الحادة و من هنا سنتطرق إلى عدة الأضرار صحية من بينها:²

¹سري أم سعد، مرجع السابق، ص 64.
²فكري أمال، مخاطر نفايات النشاطات الطبية علي الصحة في المجتمع – إشارة إلى حالة الجزائر كلية الحقوق و علوم سياسية البلدية 2 ،مجلة المفكر ،العدد 13 ،ص 236 .

الأضرار الصحية للمخلفات المعدية أو الأدوات الحادة:

إذ تحتوي على المخلفات الطبية المعدية و الحادة على كميات كبيرة و مختلفة من الميكروبات مثال عن طريق التماس أو الوخز أو القطع الجلد بمواد الحادة ملوثة قد تسبب أمراض الالتهابات الجلد و التي تنشأ بسبب التعرض للأنواع من البكتيريا الجلدية الموجودة¹.

بمخلفات الطبية كالقطن و الشاش الملوث بالصدید جروح المرضى بعد العناية بهم.

- الأضرار الصحية للمخلفات الكيماوية و الصيدلانية:

تعتبر المخلفات الكيماوية و الصيدلانية تلك الآثار السلبية التي تنجم عن التعرض المباشر أو غير المباشر لمواد الكيماوية أو الأدوية منتهية الصلاحية أو غير مستعملة حيث تحتوي هذه المخلفات على مركبات سامة أو نشطة بيولوجيا قد تؤدي إلى اضطرابات خطيرة في وظائف الجسم سواء بشكل فوري أو تدريجي، نتيجة سوء التخزين أو لنقل أو التخلص غير آمن منها:

- الأضرار الصحية للمخلفات لأدوية السامة: فهي قادرة على قتلًا لخلايا و إحداث تشوهات سواء تم التعرض لها عن طريق الاستنشاق أو الامتصاص الجلد مباشرة أو الابتلاع مواد الغذائية ملونة بتلك الأدوية

- الأضرار الصحية للمخلفات النفايات المشعة:

- تعد النفايات المشعة من أخطر أنواع النفايات لما تسببه من التأثيرات البيولوجية الخطيرة الناتجة عن التعرض للإشعاعات حيث تؤدي إلى إتلاف الخلايا و الأنسجة الحية و قد تحدث تغيرات خطيرة تؤثر

¹عبدلي نزار، المسؤولية الجزائرية الخاصة عن سوء تسير النفايات الطبية، مجلة الحقوق وعلوم السياسية، عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، العدد 28 ص 2017 14 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

على الإنسان على المدى القريب و البعيد و زيادة خطر الإصابة بالسرطان و كذلك تشوهات وراثية و انتقالها للأجيال¹.

ثانيا: الأضرار البيئية

تؤثر النفايات الطبية على البيئة خاصة إذ لم يتم التخلص منها، أو لم نتعامل معها بالطريقة الصحيحة و السليمة، إن كان ذلك في جمعها أو نقلها أو التخلص منها لتسبب بهذا الشكل في التلوث العام و الشامل للتربة و المياه الجوفية و هذا راجع إلى طمر و الردم النفايات في آبار عميقة أو في مجمعات أرضية² فإن النفايات الطبية لها تأثيرات بيئية شديدة الخطورة على البيئة و بصفة خاصة على وجود المياه، حيث أن النفايات الكيماوية التي يتم صرفها إلى شبكات الصرف الصحي خاصة تلك المتكونة من عناصر ثقيلة مثل الزئبق و الكاديوم و التي تلوث الحمأة الناتجة في محطات الصرف الصحي، و الذي يجعل استعمال هذه الأخيرة ملوثة للمحاصيل الزراعية إذ ما استعملت في الزراعة.

- الأضرار التي تسببها النفايات الطبية للبيئة

- تلوث التربة و المياه الجوفية و السطحية

- تلوث الهواء .

- تشويه المنظر البيئي.

- 1/ تلوث التربة و المياه: عند التخلص الغير السليم من النفايات الطبية، تتسرب

المواد الخطرة إلى التربة و المياه الجوفية هذا يؤدي إلى تلوث مصادر الشرب

والزراعة مع الوقت، تنتقل هذه الملوثات إلى لإنسان و الحيوان، مسببة أمراضا

خطيرة مثل السرطانات و التهابات الكبد.

¹ محمد جود سليمان ،النفايات الطبية في محافظة غزة دراسة في الجغرافيا الطبية ،الشهادة الماجستير ،كلية الأدب ،جامعة الإسلامية، غزة ،أوت 2016، ص 45 .

² كامل محمد المغربي، الإدارة و البيئة و السياسة الدار العلمية الدولية، دار الثقافة لنشر والتوزيع، ط 1 ،عمان ،الأردن 2001، ص 237 238.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

تلوث الهواء: إن تلوث الهواء بالغازات السامة و الدخان و الغبار و الأبخرة الضارة أو السامة أو المنبعثة من مصادر مختلفة مثل المحارق و مدافن النفايات فعند حرق النفايات الطبية العادية غير الخطرة تنتج كميات كبيرة من الكربون كالأول و ثاني أكسيد الكربون الذي يتميز بقدرته على الإتحاد هيموغلوبين الدم تفوق قدرة الأكسجين بحوالي 300 مرة و بتالي نقل نسبة الأكسجين الواصل للمخ و هذا يقود إلى مخاطر عدة على الصحة العامة.¹

- تشويه المنظر البيئي

عند رمي النفايات في الأماكن المفتوحة، تصبح المناظر الطبيعية مشوهة هذا يؤثر على جمال المدن و يقلل من جاذبية المناظر السياحية، كذلك تتضرر الحياة البرية، حيث تختفي النباتات و الحيوانات من تلك المناطق و تنتشر الروائح الكريهة و الأمراض معدية.

- الأثر الاقتصادي

معالجة أضرار الصحية الناتجة عن نفايات الطبية تكلف الدولة مبالغ ضخمة بالإضافة إلى أن تلوث الأراضي يؤثر على الزراعة بتدمير التربة مما يقلل إنتاج و تسميم المحاصيل الزراعية و كذلك يساهم في انتشار البطالة و الفقر.

- الأثر الاجتماعي و النفسي

انتشار الأمراض الناتج عن النفايات الطبية يخلف توترا و خوفا داخل المجتمع يؤدي ذلك إلى تراجع جودة الحياة و يعيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

¹حسن احمد شحاتة، تلوث البيئة السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2000، ص 73 - 74 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

المبحث الثاني : طرق معالجة النفايات الطبية والتخلص منها

تعتبر النفايات الطبية من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات الصحية والبيئة علي حد سواء، نظرا لما تحتويه من مواد مسببة للأمراض و ملوثات كيميائية و إشعاعية ، و لذلك فإن الإدارة السليمة لهذه لنفايات لم تعد مجرد خيار تنظيمي، بل ضرورة حتمية لحماية صحة العامة و النظام البيئي ، وتتنوع أساليب معالجة هذه النفايات بين التقنيات التقليدية التي لا زالت مستخدمة ، و الحلول الحديثة التي تعتمد علي التكنولوجيا المتقدمة لضمان التخلص الآمن و الفعال

المطلب الأول :أساليب الكلاسيكية لمعالجة النفايات الطبية

هي مجموعة من الطرق البدائية و التقليدية المستعملة للتخلص من النفايات الطبية ، والتي تعتمد أساسا علي الآليات الميكانيكية و الحرارية البسيطة لعزل المخلفات أو التقليل حجمها دون معالجة حيوية متطورة ، وتتميز هذه الأساليب بالتركيز علي التخلص النهائي و السريع من حجم النفايات المتراكمة .

الفرع الأول : ردم (الطمر) النفايات الطبية

وهي من أقدم الطرق المتبعة إلي غاية الآن ، ولا توجد مخاطر من استعمالها إذ تمت إجراءات الردم بطريقة صحيحة و آمنة ، وهي بمثابة لدول العالم الثالث ، لكن لا يفضل استعمالها في حالة النفايات الطبية المشعة و المخلفات أدوية العلاج الكيميائية لان هناك طرق أكثر أمانا منها ،فالردم الصحي طريقة تستعمل لردم النفايات الصلبة و يحتاج موقع الردم لموصفات الهندسية خاصة بعد الدراسة الجيولوجية للموقع بحيث تضمن عدم الأضرار بالبيئة عن طريق التسرب السوائل الناتجة من تحلل النفايات إلي المياه الجوفية ، وهي تعتمد علي رص النفايات الصلبة للاستيعاب اكبر كمية ، وتتم تغطية النفايات يوميا بطبقة طينية عازلة غير منفذة، أما بالنسبة لطرق التخلص من بواسطة المكبات المفتوحة فإنها تستعمل

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

أكثر في دولنا العربية و لها مضار صحية وبيئية كبيرة وهي تعتمد علي تجميع النفايات في شكل أكوام في الساحات خارج التجمعات السكنية ثم تحرق بين الفنية الأخرى للاستيعاب المزيد من النفايات¹

- ثانيا : التعقيم

التعقيم بالحرارة الرطبة : هي طريقة أمنة للبيئة وقل تكلفة في التشغيل ، يقوم بها أفراد مؤهلين ، حيث تعرض النفايات إلي بخار متشبع تحت ضغط عالي داخل أحواض خاصة مقللة لها مواصفات عالمية متفق عليها ، بحث يسمح للبخار بالنفاذ و اختراق كل المخلفات ، وتكون هذه الأحواض مقاومة و صامدة ضد الحرارة و الضغط الناشئ عن عمليات التشغيل ، وتعتم درجة الحرارة الجهاز علي الحجم و الوزن الإجمالي للمواد المراد تعقيمها ونوعية الميكروبات ومدى مقاومتها للبخار ، إلا أن هذه الطريقة غير صالحة للنفايات التي لا يخرقها البخار كنفايات الصيدلانية و الكيميائية و غير صحيحة أيضا للمخلفات الطبية البشرية²

التعقيم بالحرارة الجافة : تتم باستخدام الفرن الساخن بدرجة حرارة عالية لمدة زمنية طويلة ، هذه الطريقة لا يمكن استعمالها إلا لكميات الكبيرة من النفايات الطبية³

- ثالثا : التخزين

تعد تقنية الاحتواء أو الحفظ المؤقت إحدى الوسائل المستعملة للتعامل مع الفضلات الكيميائية ذات الطبيعة السائلة ، حيث يتم إيداعها داخل مستودعات أو حاويات مصممة خصيصا لمجابهة التآكل و التحلل ، ومع ذلك يري الخبراء أن هذه الإستراتيجية لا تمثل حلا مستداما نظرا للمخاطر البيئية و الصحية المحتملة التي قد تظهر على المدى البعيد.

¹ تومي واعديلة العلواني ، تأثير النفايات الطبية علي تكاليف المؤسسات الصحية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 10 نوفمبر 2006 ص 10

² ميلود تومي و عديلة العلوان نفس المرجع ص 11

³ بوطورة فضيلة وآخرون ، مرجع سابق، ص 398

- رابعا : التخلص من التغليف في الكبسولات

تصنف كطريقة غير مكلفة ، وبمبسطة ، وآمنة ، وتتم عبر تعبئة النفايات الطبية داخل أوعية بلاستيكية متينة أو براميل حديدية ، تم تغمر بمواد تثبتية مثال: الرغوة البلاستيكية ، أو الرمل ، أو الطين الصلصال و عقب جفاف هذه المواد المضافة،ت تغلق الحاويات بإحكام وترسل إلي المكبات حيث تعد هذه التقنية ملائمة للتعامل مع الأدوات الحادة كالبر و الوجن و بعض مخلفات الأدوية ، وتكمن ميزتها الأساسية في منع العبث بالنفايات الخطرة من قبل الأفراد في المكبات .

- خامسا : التخلص عن طريق الآبار العميقة

التخلص عن طريق الآبار العميقة هو تقنية هندسية تعتمد علي الحقن النفايات الطبية و الكيميائية السائلة في الطبقات الجيولوجية سحيقة تحت سطح الأرض ، تعزل هذه المواد داخل تكوينات صخرية نفاذة محاطة بطبقات صماء ، مما يضمن عدم صعودها أو اختلاطها بمصادر المياه العذبة ، وبالتالي توفير حماية للمحيط البيئي السطحي .

- سادسا : التثبيت

تطبق هذه الإستراتيجية أساسا على الفضلات الصيدلانية و الأدوية منتهية الصلاحية ، وتتم عبر مزج هذه المخالفات بمواد رابطة مثل الاسمنت والجير وبنسب محددة لشل حركة المركبات الدوائية ومنع انتشارها في النظام البيئي . ومع ذلك يعاب عليها عدم فاعليتها مع المخلفات الحاملة للعدوى و الممرضات الميكروبية .

الفرع الثاني : الأساليب المعاصرة و المبتكرة في معالجة النفايات الطبية

أولا : التحلل العضوي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

- هذه طريقة لتخلص من النفايات العضوية الصلبة عن التخمير العضوي أو التحلل الحيوي وإعادة المواد إلى دورتها الطبيعية ، ويستفاد منها في استخراج الأسمدة العضوية ، وهذه الطريقة تساعد في التقليل من حجم النفايات إلى 75 عن طريق التخمير الذي تحدثه البكتيريا و الكائنات الحية الدقيقة الأخرى ، ويفضل استعمالها مع أنواع معينة من النفايات و ليس النفايات الطبية¹

- ثانيا : التقطير

تستعمل على نطاق جدا و تستخدم مع الكميات القليلة من المخلفات الطبية الكيميائية .

- ثالثا : الترشيح

الترشيح يعد تقنية حيوية تطبق حصريا علي الأحجام و المستويات المحدودة من المحاليل لغرض عزل البكتيريا و الكائنات الدقيقة عنها ، وعلي الرغم من كفاءتها العالية في التقنية الدقيقة ، إلا أن العائق الأساسي أمام هذه الطريقة يمكن في محدودية طاقتها الاستيعابية ، حيث تعجز المنظومة، عن التعامل مع التدفقات الغزيرة أو الكتل المائية الكبيرة الناتجة عن الكبيرة الناتجة عن مياه الأمطار نظرا لخصائصها التقنية الحساسة .

- رابعا : الإشعاع

طريقة تعقيم جيدة و آمنة إذا استخدمت بصفة جيدة و من عيوبها تكلفتها العالية عند التشغيل و الصيانة و تستعمل فقط للمخلفات الطبية السائلة و المخلفات الطبية المعدية المحتوية علي سوائل ، التعقيم بالشعاع بالاستخدام أي من تقنيات الكوبالت المصدر لإشعاعات جاما ، الأشعة فوق البنفسجية ، و التعقيم الإلكترونيات

- خامسا : الحرق

¹ قواسمية محمد ، علوي محمد ، المرجع السابق ، ص 34 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة تسير النفايات الطبية

هي عملية أكسدة جافة تحت حرارة عالية تحول النفايات العضوية و القابلة للاحتراق إلى مواد غير عضوية ، ومواد غير قابلة للاحتراق وتؤدي إلى تقليل كبير في حجم و وزن النفايات ، ويتم اختيار هذه العملية عادة لمعالجة النفايات التي لا يمكن إعادة تدويرها ، أو التخلص منها في موقع الطمر¹

¹الطاهر إبراهيم الثابت ، المحارق وطرق معالجة النفايات الطبية ،مقال منشور في الموقع الالكتروني الليبي الخاص بمخالفات الطبية ، نشر بتاريخ 072017/17، ص 02

خلاصة الفصل الأول

- يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للنفايات الطبية حيث يركز على مفهوم النفايات الطبية و مصادرها و تصنيفها حيث تعتبر هي تلك المواد التي لم تصبح لها قيمة أو استخدام لكن بقاءها في البيئة يشكل أخطار جسيمة على الوسط البيئي أو الحيوان أو النبات قد يكون مصدر هذه النفايات متولدة عن جميع المؤسسات الإستشفائية و المرافق الصحية و العيادات و غيرها من المراكز الطبية، حيث يتم تصنيفها بناءا على خطورتها و طبيعتها.
- و أيضا تطرقت في هذا الفصل إلى المخاطر الناجمة على النفايات الطبية المتولدة عن النشاطات العلاجية و لها آثار على صحة الإنسان حيث تشكل أضرار جسيمة و خطيرة للكائن الحي و الوسط الذي يعيش فيه و يعود ذلك على أنها تحتوي على مواد سامة و معدية و كذلك المواد الكيميائية تؤدي بصاحبها إلى عدة أمراض و أوبئة و كذلك هذه النفايات قد تساهم بشكل كبير على التلوث البيئة الشامل الهواء و المياه و التربة و تشويه المنظر البيئي، وأخيرا تم استعراض طرق معالجة النفايات الطبية ، سواء

الفصل الثاني:

المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات

الطبية.

تمهيد

شهد مفهوم المسؤولية تطورا ملحوظا في الوقت المعاصر، فلم يعد مقتصرًا على مجرد لاحترام القواعد القانونية فقط، بل أصبح مرتبطًا كذلك بواجب حماية المجتمع و البيئة و المحافظة على الصحة العامة، و تبرز هذه المسؤولية بصورة واضحة في عمل المؤسسات العمومية التي تتحمل أدوارا أساسية في تسيير مختلف المرافق و الخدمات المرتبطة بحياة الأفراد اليومية خاصة ما تعلق بإدارة النفايات بمختلف أنواعها.

- و تعد إدارة النفايات من المواضيع الحساسة التي تفرض على مؤسسات العمومية القيام بمهامها و فق ضوابط دقيقة و إجراءات فعالة، نظرا لما قد ينجم و عن سوء التسيير أو الإهمال من أخطار تمس الإنسان و البيئة معا لذلك أصبح لزاما على هذه المؤسسات اتخاذ الوسائل الضرورية لضمان جمع النفايات و نقلها و معالجتها و التخلص منها بطريقة آمنة تحافظ على سلامة المحيط و الصحة العامة.

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

- كما أن مسؤولية المؤسسات العمومية في هذا المجال لا تقتصر على الجانب التنظيمي أو الإداري فقط، إنما قد تمتد إلى المسؤولية المدنية أو الجزائية و حتى التأديبية إذ تبت وجود تقصير أو مخالفة الإلتزامات والقانونية المفروضة عليها، و من هنا تتجلى أهمية الدور الذي تؤذيه الدولة من مؤسسات في تعزيز حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة خاصة مع تزايد المستمر لمشكل النفايات و ما يترتب عنه من انعكاسات سلبية على المجتمع و البيئة.

ففي هذا الفصل سنتناول المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

من خلال تسلط الضوء على المسؤولية المدنية و الجزائية عن سوء تسيير النفايات الطبية و كل هذه عناصر سنتناولها من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: المسؤولية المدنية ناتجة عن الأضرار النفايات الطبية.

- المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للمسؤولية الإدارية عن النفايات الطبية.

المبحث الأول: المسؤولية المدنية ناتجة عن أضرار النفايات الطبية

تعتبر النفايات الطبية من أثر أنواع النفايات خطورة على صحة الإنسان و البيئة و هذه النفايات الناتجة عن النشاط الطبي، أو العلاجي بغض النظر عن مصدرها كانت كيميائية أو صيدلانية أو غيرها مما تسبب التسمم الحاد عن التعرض المباشر و كذلك العديد من مخلفات المشعة تؤدي إلى الأضرار جسيمة إذ لم يتم التعامل معها بطريقة صحيحة و سليمة و وفقا لمعايير الصحية و البيئية في جمعها و نقلها و التخلص منها مع تطور الخدمات الصحية و توسع المنشآت الطبية، تزايدت كمية هذه النفايات بشكل كبير مما يزداد احتمالات تسربها أو سوء إدارتها .

و من هذا المنطلق، يبرز التساؤل حول الجهة المسؤولية مدنيا عن الأضرار التي قد تلحق بالأشخاص أو البيئة نتيجة هذه النفايات ، فالمسؤولية المدنية تثار كل ما تبت وجود ضرر مترتب على نشاط علاجي

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

ما، و يؤدي هذا الضرر التي تقصير في جمع أو نقل أو معالجة هذه النفايات و تطال هذه المسؤولية أطرافا متعددة، سواء المؤسسات الصحية، أو شركات المكلفة بالتخلص من النفايات أو حتى الجهات الرقابية التي قد تقتصر في مهامها الإشرافية¹.

و للوقوف على لإطار القانوني لهذه المسؤولية، لا بد من دراسة نطاقها و تحديد لأشخاص الذين يمكن مساءلتهم (المطلب الأول) ثم التطرق إلى أساسها القانوني و أركان قيامها.

المطلب الأول: نطاق تحديد المسؤولية عن أضرار نفايات الطبية.

و وفقا لقواعد العامة في القانون المدني، فإن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن النفايات النشاطات العلاجية، يمكن أن يتخذ أحد شكلين، فهي إما مسؤولية عقدية إذ كان هناك عقد صحيح يربط بين المتسبب في الضرر و المضرور، أو المسؤولية التقصيرية في حال غياب هذه العلاقة التعاقدية خاصة عندما يتعلق الأمر بأضرار بيئية ناتجة عن سوء تسيير أو تصريف النفايات².

الفرع الأول: المسؤولية العقدية

تقوم المسؤولية العقدية في هذا السياق عندما يكون هناك عقد مبرم بين مؤسسة علاجية أو مرفق صحي من جهة، و شخص طبيعي أو معنوي من جهة أخرى، و يترتب عن هذا العقد التزام واضح بشأن جمع أو معالجة أو التخلص من نفايات النشاطات العلاجية، فإذا أخل أحد الأطراف بالتزاماته المنصوص عليها في العقد، سواء بعدم احترام الشروط الفنية أو الصحية أو بالإهمال في اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية العاملين مثل الأطباء و الممرضين و عمال النظافة ، فإن المسؤولية العقدية تقام ضده، و قد أكد المشرع الجزائري على هذه لالتزامات من خلال المرسوم التنفيذي رقم 03-478 الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 2003، الذي نص على ضرورة توفير التكوين و التوعية و الوسائل الوقائية لحماية

¹حمادي شيماء، بولخو رميساء، النظام القانوني لتسيير النفايات الطبية في الجزائر، مذكرة ماستر، حقوق و علوم سياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2020-2021، ص 151.

²منصور عمر المعاينة المسؤولية المدنية و الجنائية في الأخطاء الطبية الكاديميون، دار حامد للنشر و التوزيع، ط 1، 2024 ص 34.

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

مستخدمي المؤسسات الصحية من خطر العدوى، كما أقر المرسوم التنفيذي رقم 03-52 تعويض خطر العدوى لفائدة مستخدمي قطاع الصحة، و هو ما تم تطويره لاحقا بالمرسوم التنفيذي رقم 13-194 الذي يحدد شروط منح تعويض مالي عن الأمراض المهنية الناتجة عن العدوى، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يؤدون مهامهم معرضين لخطر مباشر و عال، كما يمكن أن تقوم المسؤولية العقدية عن فعل الغير، خاصة في الحالات التي تقوم فيها المؤسسة الصحية بالتعاقد مع طرف ثالث يتولى عمليات جمع أو معالجة النفايات، إذ تبقى المؤسسة مسؤولية عن تصرفات هذا المتعاقد إذا كان يعمل بإسمها أو لصاحبها و تكتسي العقود و في هذا السياق أهمية كبيرة، حيث يفضل أن تتضمن هذه العقود بنودا واضحة و صريحة حول حدود المسؤولية واجبات كل طرف، لا سيما ما إذ كانت المؤسسة تتحمل مسؤولية الأضرار التي تلحق بالغير نتيجة لإخلال من قبل الطرف المتعاقد معها.

الفرع الثاني : المسؤولية التقصيرية

لم يتضمن قانون البيئة الجزائري و لا القوانين ذات صلة بنفايات النشاطات العلاجية وقواعد خاصة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار البيئة التي قد تلحق الإنسان و البيئة، لأمر، الذي يستدعي الرجوع التي القواعد العامة الواردة في القانون المدني الجزائري ، و يقصد بأساس المسؤولية، السبب الذي من أجله يضع القانون عبئ التعويض الضرر على عاتق شخص معنيا للآن تحديد لأركان المسؤولية التقصيرية يتأثر إلى حد بعيد بالأساس الذي تقوم عليه، و وفقا للأحكام القانون المدني الجزائري تقوم المسؤولية المدنية سواء كانت عقدية، تقصيرية على ثلاث أركان يجب توافرها وهي الخطأ الضرر علاقة السببية بينهما.¹

¹سولم سفيان، المسؤولية المدنية التقصيرية عن النفايات النشاطات العلاجية في التشريع الجزائري، جامعة شريف مساعدي، سوق اهراس، مجلة الدراسات و الأبحاث، مجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، السنة الثامنة، عدد 2016/12/25، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 365

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

- **خطأ:** يتحمل الفرد المسؤولية القانونية بمجرد ارتكابه سلوكا يتنافي مع القوانين والأنظمة السارية وبناء على ذلك فإن حرق القواعد و التشريعات المخصصة لحماية البيئة يصنف كخطأ بيئي يستوجب المساءلة سواء وقع هذا السلوك بشكل معتمد قصديه أو نتيجة إهمال و تقصير غير قصدي وفي إطار النظرية الذاتية (القائمة على ركن الخطأ) تخضع الأضرار البيئة الناجمة عن النفايات الأنشطة الطبية و العلاجية للأحكام المسؤولية عن الفعل الشخصي ، حيث تنطبق المادة 124 عن القانون المدني الجزائري و التي تشترط لقيام المسؤولية أن يتقدم الطرق المتضرر دليلا يثبت وقوع الخطأ من الجانب الجهة المحدثة للضرر ويزداد هذا الاهتمام قوة بالنظر إلي وجود قوانين و نصوص خاصة تفرض على ممارسي المهن الطبية واجبات صارمة تهدف لمنع أي اضرار تمس الإنسان أو المحيط البيئي.

- **الضرر:** تتمحور الفكرة الأساسية للمسؤولية المدنية حول جبر الأضرار و تعويضها ويعرف الضرر عموما بأنه كل أدى أو نقصان يلحق بالمساس بحق من الحقوق الشخص أو بمصلحة مشروعة يكفلها القانون مما يترتب عليه تراجع مركزه القانوني أو المادي عما كان عليه قبل وقوع الفعل .

- وينقسم هذا الضرر في هذا السياق إلي نوعين ضرر البيئي وضرر الشخصي . و يتخذ الضرر الشخصي في إطار المسؤولية التقصيرية عدة أشكال (جسمية المادية أو معنوية) ويشترط للتعويض عنه توافر الشروط التالية :

- **مباشرا:** (أن يكون نتيجة طبيعة ولصيقة بالفعل الضار الناجم عن النفايات الطبية)

- **شخصيا:** (يمس المتضرر بذاته مساسا فعليا مما يمنحه الصفة و المصلحة لرفع دعوى التعويض بنفسه)

- **مشروعا:** (أن يقع الضرر على مصلحة يحميها القانون ويعتد بيها وبصرف النظر عن كونه ضرر متوقعا أو غير متوقع عند ارتكاب الفعل)

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

و قد يكون ضررا بيئيا أو ضرر شخصا، و هذا الأخير في المسؤولية التقصيرية إما أن يكون ضررا جسديا أو ماديا أو معنويا و يجب أن يكون ضرر مباشر أي ناتج مباشرة عن الفعل الضار الذي ارتكبه مصدر النفايات و شخصا أي أن يحرك المضرور دعوى مباشرة بسبب الضرر الذي لحق به أن يمس مصلحة مشروعة يحميها القانون سواء كان هذا الضرر متوقعا أم لا

- **علاقة السببية:** تجدر الإشارة أنه ليس كافيا لقيام المسؤولية المدنية وقوع فعل خاطئ من شخص و ضرر لشخص آخر لابد من أن يكون هذا الفعل الخاطئ السبب المباشر و الحقيقي في وقوع الضرر، ففي إطار تقييمنا لمجال الأضرار الناتجة عن النفايات الطبية يتبين أن إثبات العلاقة السببية بين خطأ منتج النفايات الطبية و الضرر البيئي الناتج عنها يبقى من الصعوبة بما كان تحديده، لأن تحديد المصدر الأساسي للضرر أمر في غاية الصعوبة، خاصة إذا تدخلت و تضافرت عدة عوامل و أسباب أخرى في إحداث الضرر البيئي فإشتراك عوامل عدة في إحداث الضرر منها من سوء التسيير إدارة النفايات الطبية في إزالة النفايات الطبية أو معالجتها أو التخلص النهائي منها مثلا، يجعل من الصعب تحديد ما يعتبر سببا خفيا لهذا ضرر و ما لا يعتبر كذلك، فهذه كلها لأسباب تجعل استخلاص السبب المنتج بين جمع الأسباب العارضة أخرى يصعب إثباته¹.

المطلب الثاني: مسؤولية المرافق الصحية العمومية عن الأضرار النفايات الطبية

تعد المؤسسات الصحية العامة من أبرز الجهات التي تقع عليها المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن النفايات الطبية، و هو ما أقره الاجتهاد القضائي الفرنسي منذ زمن بعيد، كما في قرار محكمة باريس

¹هاجر مايدي، المسؤولية التقصيرية لمنتجات النفايات الطبية، مجلة الدراسات القانونية المقارن، العدد 02، كلية الحقوق جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 01، سنة 2020.

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

الصادر بتاريخ 18 مارس 1938، و الذي أكد أن المسؤولية التي قد تتحملها المستشفيات العمومية باعتبارها مرافق عامة هي في أصل مسؤولية تقصيرية¹.

حتى و إن كان للمريض حرية اختيار الطبيب و تتجسد هذه المسؤولية بشكل بارز في حالات العدوى المستشفيات، باعتبارها من أبرز صور لأضرار الناتجة عن سوء إدارة، أو تصريف النفايات الطبية.

الفرع الأول: مسؤولية المرافق الصحية الخاصة عن النفايات الطبية

لا تختلف مسؤولية المؤسسات الصحية الخاصة عن مسؤوليته نظيرتها العامة فيما يخص الأضرار الناجمة عن النفايات الطبية حيث تحتل هذه المؤسسات مسؤوليته القانونية، كاملة عن أي ضرر يصيب الأشخاص أو البيئة نتيجة نفاياتها، و قد اعتمد الاجتهاد القضائي الفرنسي هذا الاتجاه خاصة في مجال العدوى داخل المصحات الخاصة و قد أكدت محكمة النقض الفرنسية قي قرارها الصادر بتاريخ 29 يونيو 1999، أن إصابة المريض بعدوى أثناء خضوعه لعملية جراحية داخل مصحة خاصة يعد قرينة قانونية على وجود خطأ من طرف المصحة، ما لم تثبت العكس، مما يكرس مبدأ أن التزام المصحات الخاصة هو التزام بنتيجة، لا مجرد التزام ببذل عناية و لا تقتصر هذه المسؤولية على المؤسسات فحسب، بل تمتد لتشمل أيضا أطباء و صيادلة العاملين في إطار الخاص ، ففي حال تهاون الطبيب في التخلص من الإبر أو الأدوات الطبية المستعملة بطريقة سليمة، أو تقصير الصيدلي في التصرف القانوني بالأدوية المنتهية الصلاحية أو الفاسدة، فإن المسؤولية تقع عليه بصفته منتجا و متصرفا في نفايات خطرة، و من جهة أخرى أقر المشرع الجزائري هذه المسؤولية من خلال عدة نصوص قانونية، أبرزها قانون البيئة رقم 03-83 حيث تنص المادة 90 على أن كل من ينتج نفايات تشكل خطرا على المحيط الطبيعي (التربة، الهواء، المنظر العام) يلزم بتحمل تبعيتها، كما نص المرسوم التنفيذي رقم 84-378

¹كشناوى نصيرة، النظام القانوني للنفايات الطبية في التشريع الجزائري و المقارن ، الأطروحة الدكتوراة ، تخصص القانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ادراة 2024/2023

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

على تعريف دقيق لنفايات النشاطات العلاجية و تمييزها عن النفايات المنزلية، فيما شدد القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات على إلزامية الفرز و العزل و المعالجة الآمنة لنفايات النشاطات العلاجية و منع خلطها مع أنواع أخرى من النفايات و ألزمت هذه النصوص المؤسسات الصحية الخاصة بإبرام عقود تأمين لتغطية الأضرار الناتجة عن نفاياتها، و منعت صراحة تسليم هذه النفايات لأي جهة غير مرخص لها، مما يكرس مبدأ المسؤولية الوقائية، و يضع على عاتق هذه المؤسسات التزاما قانونيا و مهنيا بالتعامل السليم مع نفاياتها، حماية للأفراد و المحيط البيئي على السواء.¹

الفرع الثاني: أساس المسؤولية عن أضرار النفايات الطبية .

- يقصد بأساس المسؤولية في السياق القانوني، السبب الذي يبني عليه الالتزام بالتعويض أي المرتكز القانوني الذي يترتب على الشخص المتسبب في الضرر التزاما بجبر هذا ضرر.
- فإذا كانت المسؤولية تعني لالتزام بالتعويض عن الضرر الذي لحق بالغير فإن البحث في أساسها بهدف التي يتحدد الخلفيات القانونية.²
- السؤال الذي يطرح إذا كان لأفراد يستعطون المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يلحق بهم أو بممتلكاتهم فمن يستطيع المطالبة بالتعويض الذي يلحق بالأوساط البيئية و ما يعرف بالضرر الجماعي.³

و الإجابة عن هذا السؤال فإن الضرر البيئي ذو طبيعة خاصة لكونه يمس بالأوساط الطبيعية الحيوانية و النباتية، و بالتالي يكون ضرر غير شخصي حيث يتعلق بالمساس بشيء لا يملكه شخص معين، بل شيء مستعمل من قبل الجميع و على هذا الأساس نجد أن المشرع الجزائري قد منح

¹ كشناوى نصيرة، المرجع السابق، ص 113.

² عمار عوابدي، نظرية المسؤولية الادارية، دراسة تحليلية مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2004 ص 44

³ سولم سفيان، المرجع السابق، ص 366.

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

للجمعيات البيئية حق التمثيل القانوني للحد من التجاوزات و الاعتداءات البيئية حين تنص المادة 36 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة تنص على أنه "دون الإخلال بالأحكام القانونية السارية المفعول يمكن للجمعيات المنصوص عليها في المادة 35 من نفس القانون رفع دعوى أمام جهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة في الحالات التي لا تعني لأشخاص المنتسبين لها بانتظام".

- كما أن الضرر البيئي يكون في غالب غير مباشر فهو يتعلق بوسط الطبيعي أي يصيب مكونات البيئة كالتربة أو الماء أو الهواء حين تنص المادة 37 من القانون 01/03 المتعلق بحماية البيئة على ما يلي: "يمكن الجمعيات المعتمدة قانونا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضرر مباشرة أو غير مباشرة بالمصالح الجماعية التي تهدف للدفاع عنها و تشكل هذه الوقائع مخالفة للأحكام الشريعة المتعلقة بحماية البيئة و تحسين لإطار المعيشي".¹

- أولا: المسؤولية على أساس الخطأ عن أضرار الناجمة عن النفايات الطبية:

و بالرجوع إلى نصوص القانون الجزائري ، فيما و ضعه من أحكام للمسؤولية العقدية (م172 و م 176 القانون المدني الجزائري) يتضح لنا بأنه يجعل الخطأ الأساسي الذي تقوم عليه المسؤولية المدنية بصفة عامة و هذا دون أن يعرف ماهية الخطأ لما فيه من دقة و صعوبة تاركا ذلك للفقهاء القضاء فاقترصر المشرع الجزائري في المادة 124 قانون المدني على النص بأنه كل عمل أي كان يرتكبه المرء و يسبب ضرر للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض.²

و ما يعرف هذا النوع من المسؤولية "النظرية الذاتية" و التي تقوم على أساس كل من ارتكب الخطأ أدى به ضرر للغير سواء كان شخص طبيعى أو معنوي فإنه تقوم عليه المسؤولية المدنية و يشمل ذلك كل

¹سولم سفيان، المرجع السابق، ص 366.

²بلحاج العربي، النظرية العامة الالتزام في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الجزء الثاني، الطبعة السادسة 2014 ص 63.

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

من تسبب ضرر للغير سواء كانت المؤسسات الصحية، العيادات متعددة الخدمات... أي كانت تسبب أضرار نتيجة سوء إدارة أو تصرف غير المشروع متعلق بنفايات الطبية .

ثانيا: المسؤولية دون خطأ ناجم عن النفايات الطبية:

تعرف المسؤولية دون خطأ بأنها التزام قانوني يفرض تعويض المتضرر بمجرد وقوع الضرر بقطع النظر عن اثبات أي تقصير أو هفوة من الجانب المنشأة الطبية أو الشخص المسؤل عن النشاط يرتكز هذا المفهوم القانوني علي تحقيق العدالة و الإنصاف الضحية من خلال المعالجة أثار الضرر بدلا من التركيز علي معاقبة المخطئ أو مجازاته وقد اعتمد الفقه و القضاء هذا النوع من المسؤولية كآلية قانونية فعالة لتجاوز عقبة إثبات الخطأ و لا سيما في القطاع الطبي نظرا للتعقيد الشديد الذي يكتنف عملية إثبات الرابطة السببية بين السلوك الضار و الضرر الناتج عنه في كثير من الأحيان.

حيث أن برزت المسؤولية دون خطأ في المجال الطبي نتيجة الطبيعة التقنية المعقدة للعمل الطبي و صعوبة إثبات الخطأ الطبي من طرف المريض المتضرر و قد أدى ذلك إلى تحول جزئي في عبئ لإثبات، بحيث لم يعد من المطلوب على الدوام إثبات خطأ المرفق أو العاملين فيه ، بل يكتفي في بعض الأحيان بثبوت الضرر و علاقته بالنشاط الطبي أو بظروف الاستثنائية غير معتادة.

- و يرى الدكتور عبد الرزاق السنهوري أن الأساس المسؤولية المدنية يجب أن يكون الضرر و ليس الخطأ باعتبار أن العقوبة ترتبط بالخطأ أما التعويض فيرتبط بإصلاح الضرر، و قد تباعدت المسؤولية المدنية عن الجزائية في هذا الإطار.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للمسؤولية الإدارية عن النفايات الطبية

إن المسؤولية القانونية عن النفايات الناتجة عن النشاطات العلاجية تقع على عاتق المرفق الصحي، بوصفه جهة مسؤولية عن تسير هذا النشاط، تتسم هذه المسؤولية بطابع مدني و إداري و إذ تتحقق حتى

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

في غياب الخطأ الشخصي، متى أثبت ضرر بيئي أو صحي ناتج عن سوء إدارة النفايات، بشرط إثبات العلاقة السببية بين الضرر و النشاط الطبي إلى جانب ذلك يمكن أن تتفرع المسؤولية إلى جوانب جزائية أو تأديبية تخص الطبيب أو العامل الصحي، دون أن يخل ذلك بمسؤولية المرفق الصحي باعتباره شخصا معنويا مستقلا.

المطلب الأول: تطور المسؤولية الخطيئة في المجال الإداري

عرف عنصر الخطأ تطور ملحوظا في نطاق المسؤولية الإدارية، لا سيما عند مقارنته بتطور المسؤولية المدنية في القانون الخاص فقد جاء هذا التطور نتيجة الاجتهادات القضائية، خاصة من قبل القضاء الإداري الفرنسي . الذي لعب دورا بارزا في تأسيس نظرية المسؤولية الإدارية عن الأضرار الناتجة عن تصرفات المرفق لعامة من ضمنها إدارة النفايات الطبية.

و قد بدأت ملامح هذه المسؤولية الخطيئة تتبلور تدريجيا خاصة مع صدور القرار الشهير BLANC الصادر في 8 فبراير 1873، و الذي أرسلت من خلاله محكمة التنازع الفرنسية قواعد جديدة تقضي بأن الدولة تتحمل مسؤولية لأضرار الناتجة عن نشاط المرافق العامة، و أنه لا يمكن تطبيق قواعد القانون المدني في هذا النوع عن نزاعات المرافق العامة هذا التوجه أحدث نقله نوعية في مجال المسؤولية الإدارية حيث أصبحت تستند إلى أسس مميزة عن نظريتها في القانون الخاص، خاصة من حيث طبيعة الخطأ و النتائج المترتبة عليه.

الفرع الأول: مسؤولية الطبية المترتبة عن أضرار النفايات الطبية

- تعد المسؤولية الطبية فرعا خاصا من المسؤولية الإدارية و تتجلى في التزام الممارسين الصحيين كالأطباء و الممرضين و المؤسسات الصحية، بتقديم الرعاية و فق للمعايير المهنية المعتمدة .

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

و يترتب على الإخلال بهذا الالتزام، خاصة عند وقوع ضرر للمريض أو البيئة، قيام المسؤولية التعويضية سواء في الإطار الخطأ أو في حالات معينة - على أساس مسؤولية المفترقة¹

- تعد المسؤولية الطبية ممن أبرز صور المستعصية التي تطورت عبر الزمن إذ ظهرت ملامحها الأولى في فرنسا منذ القرن 19 وسط نقاش فقهي و قضائي حول مدى مساءلة الأطباء عن الأخطاء المرتكبة أثناء ممارسة مهامهم، و كان لاتجاه السائد آنذاك يقوم على اعتبار مهنة الطب رسالة إنسانية تستوجب نوعا من الحماية فلا، تقوم المسؤولية إلا في حالات الغش أو التدليس، غير أن هذا التصور شهد تحولا تدريجيا مع تطور التشريعات الحديثة حيث أصبح الخطأ الطبي أساسا قانونيا لقيام المسؤولية، و هو ما كرسه القانون الفرنسي للصحة العامة L.1142.1 الذي وسع من دائرة المسؤولية لتشمل كل الممارسين و المؤسسات عند تحقيق ضرر ناتج عن خطأ طبي .

و في الإطار ذاته، تمتد قواعد المسؤولية الإدارية إلى المؤسسات الإستشفائية العمومية باعتبارها جهات مكلفة بتسيير المرافق الصحي، حيث يعد سواء إدارة النفايات العلاجية صورة من صور الخطأ المرفقي، خاصة عند إخلال بواجبات الرقابة أو التقصير في تطبيق شروط السلامة و النظافة أو سوء اختيار العمال المكلفين، بالتعامل مع هذه النفايات، و قد أقر القضاء الإداري الفرنسي، و من بعده القضاء الجزائري، بمعيار الخطأ البسيط كأساس كاف لترتيب مسؤولية المؤسسة الصحية عن الأضرار الناتجة عن سوء تسيير النفايات الطبية و هو ما تجسد في عدد من الاجتهادات القضائية من بينها قضية Époux صادرة عن مجلس الدولة الفرنسي سنة 1992.

رغم خضوع المؤسسات الصحية العامة لقواعد المسؤولية الإدارية إلا أن الطابع الإنساني و العلمي للمجال الطبي ، ففي خصوصية عليه، فالمسؤولية لا تقتصر بها فقط حماية ضحايا و تعويضهم بل أيضا ضمان تطور الخدمات الطبية، دون إغراق الأطباء في دعاوى تعيق الابتكار و البحث.

¹ شيخ آت ملويا دروس في المسؤولية الإدارية الكتاب الأول المسؤولية علي أساس الخطأ الخلدونية لنشر والتوزيع ط1 الجزائر 2007 ص6.

الفرع الثاني :المسؤولية في المجال الطبي عن أضرار النفايات الطبية

تعد المسؤولية في المجال الطبي فرعاً خاصاً من المسؤولية الإدارية ، وتتجلى في التزام الممارسين الصحيين كالأطباء و الممرضين و المؤسسات الصحية ، بتقديم الرعاية وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة و يترتب علي الإخلال بهذا الالتزام ، خاصة عند وقوع ضرر للمريض أو للبيئة ، قيام المسؤولية التعويضية ، سواء في إطار الخطأ أو في الحالات معينة علي أساس مسؤولية لمفترض.

أولاً : تطور المسؤولية الطبية و الخطأ كأساس تقليدي

نشأت المسؤولية الطبية في فرنسا منذ القرن التاسع عشر وسط تردد فقهي وقضائي حول مدى مساءلة الأطباء عن أخطائهم ، إذا كان ينظر إلي الطب كمهنة الإنسانية معفاة من المسؤولية ، ما لم يثبت الغش أو التدليس ، غير أن هذا المنظور تغير تدريجياً ، حيث تم إقرار الخطأ كأساس لتحميل المسؤولية بموجب التشريعات الحديثة ، كما في القانون الفرنسي لصحة العمومية الذي وسع من دائرة المسؤولية لتشمل كل الممارسين و المؤسسات عند تحقق ضرر ناتج عن خطأ طبي

المطلب الثاني: مسؤولية الجزائية للمؤسسات الاستشفائية عن النفايات الطبية

تعتبر البيئة مجموعة الظروف أو الشروط يعيش فيها الإنسان و لها مفهوم متغير و يشكل الاعتداء علي جريمة، و التي تعرف علي أنها كل فعل أو لامتناع يتضمن اعتداء على سلامة البيئة بإحداث التغير عناصرها الطبيعية و يجرمه القانون و يوقع له الجزاء و يوقعه القاضي على شخص تثبت مسؤولية عن الجريمة.

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

-و لا يخفي علينا جميعا ما يخلفه سواء إدارة و تسيير النفايات الطبية من أضرار و مخاطر على البيئة و الإنسان، و حتى الحيوان و النبات لأمر الذي استدعي تدخل المشرع الجزائري لتجريم ما بلغ منها حدا معينا من الضرر.¹

- تعد المسؤولية الجزائية أحد الفروع المسؤولية القانونية و تمثل في ردع السلوك غير المشروع الذي قد يتسبب في أضرار تلحق الإنسان أو البيئة على حد سواء و قد يسأل جزائيا عن فعل مرتكب غير مشروع الذي يلحق الضرر بمصلحة يحميها قانونا سواء كان شخص طبيعى (الفاعل أصلي أو شريك) أو شخص المعنوي.

- و في إطار الجرائم البيئة المترتبة عن النفايات النشاطات العلاجية تمثل أهمية خاصة بالمشاركة في الجريمة إذ وجدت.

و تتخذ العقوبات المقررة لهذه الجريمة حيث تضمن قانون 60-23 المعدل و المتمم لقانون العقوبات أحكام المستحدثة فيما يتعلق بالجزاء حيث نص على نوعين من العقوبات المطبقة على الشخص الطبيعى و هي العقوبات الأصلية و العقوبات التكميلية

الفرع الأول: مسؤولية الشخص الطبيعى

- لم يفعل المشرع الجزائري بعد تصفية للأنواع النفايات، لا سيما النفايات الخطرة الناتجة عن النشاطات العلاجية - لإشارة إلى العقوبات التي يتعرض لها منتجو هذه النفايات أو المتكفون بإزالتها أو التخلص منها بطرق غير مشروعة.

و قد نصت المادة 62 معدلة القانون رقم 25-02 المعدل و المتمم للقانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها في الجزائر النفايات الطبية تعد من فئة النفايات الخاصة الخطرة حيث جاء

¹بدة منيرة، بن سكرى، المسؤولية الجزائية الناجمة عن سوء إدارة النفايات الطبية، مذكرة الماستر، تخصص القانون الجنائي، كلية الحقوق و علوم سياسية، جامعة قاصدي مرباح 2021، 2022 ص

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

فيما يلي " يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث سنوات (3) و بغرامة مالية من ستمائة ألف دينار جزائري

(600.000دج) إلى مليون و ثمانمائة ألف دينار جزائري (1.800.000) كل من سلم أو عمل على تسليم نفايات خاصة و خطرة بغرض معالجتها إلي شخص مشتعل لمنشأة غير مرخص لها بمعالجتها لهذا الصنف من النفايات¹

نرى المشرع في النص الأصلي قبل التعديل (02.25)

- حيث كان الحبس العقوبة المقررة من 6 أشهر إلى سنتين (2) و بغرامة مالية من أربعمائة ألف دينار جزائري (400.000دج) إلى ثمانمائة ألف دينار جزائري .

- إلا أن نص التعديل صادر في القانون (02.25) نرى المشرع شدد العقوبة و كذلك رفع و تغليظ العقوبات المالية و البدنية لتصبح أكثر ردعا ضد المخالفات البيئة و التسيير العشوائي للنفايات الخطرة.

- وقد نصت المادة 64 من القانون الجزائري رقم (01-19) متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزائها ومعدلة بموجب مادة 12 من القانون رقم (02/25) على العقوبة كل من قام بإيداع النفايات الخطرة أو رميها أو حرقها أو دفنها أو إهمالها في مواقع غير مخصصة لهذا الغرض " يعاقب بالحبس من سنتين (02) إلى خمس سنوات (05) و بغرامة مالية من مليون و مائتي ألف دينار (1200.000دج) إلى ثلاثة ملايين دينار جزائري (3000.000دج) " ²

- نرى أن مشرع في نص المادة 64 معدلة من القانون أعلاه شدد من العقوبة حيث جاء هذا التعديل لرفع قيمة الغرامات المالية و مدد الحبس مقارنة بالنص الأصلي بهدف تفعيل الردع و تماشي مع توجه الدولة نحو الاقتصاد الأخضر و الدائري و حماية الأجيال و كذلك تستهدف هذه المادة حصر النفايات الخاصة

¹المادة 62،معدلة من القانون ،رقم (02/25) المعدل و المتمم للقانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها .

²المادة 64 من نفس القانون .

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

و الخطرة (مثل المواد الكيميائية لأدوية منتهية صلاحيات و غيرها من مواد...) لما تشكله من تهديد مباشر على البيئة و الصحة العمومية.

- يقرر المشرع الجزائري صراحة بضرورة معاقبة كل من يخالف القواعد القانونية المتعلقة بتسيير النفايات الخاصة تلك التي تلحق لأضرار بالبيئة و قد رتب القانون مجموعة من العقوبات تختلف حسب جسامة الفعل المرتكب، وتم تصنيفها وفقا للمادة 27 من القانون العقوبات إلى جنائيات و الجنح و المخالفات.
- ففي حالات الجنائيات و وفقا للمادة 87 مكرر من قانون العقوبات فإن الاعتداء على المحيط يمكن أن يدرج ضمن الجرائم الموصوفة بالأفعال الإرهابية أو التخريبية و يدعم هذا التوجه ما نصت عليه المادة 66 معدلة من القانون 02-25 الذي يعدل و يتمم القانون رقم 01-19.
- " يعاقب بالحبس من خمس 5 سنوات إلى عشر (10) سنوات و بغرامة مالية من ثلاثة ملايين دينار (3.000000 دج) إلى ستة ملايين دينار جزائري (6.000.000 دج) كل من استورد نفايات خاصة بما في ذلك الخطرة غير القابلة للتمتين و كل من صدر أو عمل على عبور نفايات الخاصة خطرة مخالفة للأحكام هذا القانون "
- وفقا للتعديلات التشريعية الأخيرة الرامية لتعزيز الاقتصاد الدائري و حماية البيئة حيث شدد العقوبة لتصبح من 5 إلى 10 سنوات حبسا و أيضا غرامة مالية تصل (من 3000000 إلى 6000000 دج) عبر القانون (25/02) الصادر في الجريدة الرسمية سنة 2025 ليوأكب الإستراتيجية الوطنية الجديدة حيث تم ربط هذه العقوبة مباشرة ب المادة 25 المعدلة من نفس القانون و التي تمنع منعاً باتاً إستيراد النفايات الخاصة و الخطرة تستثني فقط تلك القابلة للتمتين (الرسكلة و إعادة التدوير) و شرط الحصول على ترخيص مسبق 2 و مكتوب من الوزير المكلف بالبيئة.
- أما في ما يخص الجنح و المخالفات فقد نصت المادة 55 من القانون أعلاه يعاقب بغرامة مالية من ألفي دينار جزائري (2000 دج) إلى عشرة آلاف دينار جزائري (10.000 دج) كل شخص طبيعى قام

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

برمي أو إهمال النفايات المنزلية و ما شابهها أو رفض استعمال نظام جمع النفايات و فرزها الموضوع تحت تصرفه من طرف الهيئات المبنية في المادة 32 من هذا القانون "

- يفهم من خلال النص المادة أنه يعاقب كل شخص طبيعى يقوم برمي أو إهمال النفايات المنزلية و ما شابهها عشوائيا أو يرفض إهمال النفايات المنزلية و ما شابهها عشوائيا أو يرفض استعمال نظام جمع النفايات و فرزها الموضوع تحت تصرفه من طرف الهيئات المعنية.

و نرى أن مشروع في تعديل 2025 في نص المادة 55 قد رفع من الغرامة المالية حيث أصبح من (2000دج إلى 10.000دج) و ذلك للانتقال نحو الاقتصاد الدائري الأخضر و كذلك فرض ردع حقيقي و صارم لحماية البيئة و الصحة العمومية، و المحيط من التلوث العشوائي.

الفرع الثاني : المسؤولية الجزائية لشخص المعنوي

- لقد اقتصرَت المسؤولية الجزائية لفترة طويلة على الأشخاص الطبيعيين دون أن تمتد إلى الأشخاص المعنويين، غير أن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و تزايد لأضرار المترتبة عنها، دفعت بالعديد من التشريعات الحديثة و من بينها التشريع الجزائري إلى الاعتراف بالمسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية، و ذلك استجابة العدالة و ضمانا لحماية البيئة.

و تبنى المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي على مبدأ الخطأ إذ يمكن أن ترتكب إدارة المؤسسة أو الهيئة أفعالا مجرمة، فتسأل عنها جزائيا بصفتها شخص معنويا و هذا ما نصت عليه مادة 51 مكرر من القانون العقوبات القانون رقم 24 / 06 المؤرخ في 28 أفريل سنة 2024 " باستثناء الدولة و الجماعات المحلية و لأشخاص المعنوية للقانون العام يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم التي ترتكب لحسابه من طرف أجهزته أو ممثليه القانونيين أو الحائزين على تفويض سلطات، عند ما ينص القانون على ذلك.

الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات الطبية العمومية في إدارة النفايات الطبية.

إن المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي تمنع مساءلة الشخص الطبيعي كفاعل أصلي أو شريك في نفس الأفعال

- كرس المشرع الجزائري المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية في مجال الجرائم البيئة المتعلقة بتسيير النفايات بما في ذلك نفايات النشاطات العلاجية و ذلك خلال القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها حيث نصت المادة 56 معدلة لقانون 02/25 على ما يلي " يعاقب بغرامة مالية من عشرين ألف دينار جزائري (20.000دج) إلى ثمانين ألف دينار جزائري (80.000دج)، كل شخص طبيعى أو معنوي يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو أي نشاط آخر، قام برمي أو بإهمال النفايات المنزلية و ما شابهها أو رفض استعمال نظام جمع النفايات و فرزها الموضوع تحت تصرفه من طرف الهيئات المبينة في المادة 32 من هذا القانون "

و المادة 57) معدلة م 12 ق 02-25 : " يعاقب بغرامة مالية من عشرين ألف دينار جزائري (20.000دج) إلى تسعين ألف دينار جزائري (90.000دج) كل من قام بإيداع أو رمي أو إهمالا لنفايات الهامدة في أي موقع غير مخصص لهذا الغرض لا سيما في طريق العمومي

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل المسؤولية القانونية للمؤسسات العمومية مع التركيز على نطاق و ضوابط تحديد المسؤول عن أضرار النفايات الطبية.

حيث تنوعت هذه المسؤولية من إدارية تنشأ عن التقصير أو الإهمال في تطبيق الإجراءات القانونية المتعلقة بالفرز و التخزين و النقل وتطبق المسؤولية المدنية في حالة وقوع ضرر تصيب الأشخاص أو البيئة.

وكذلك تناولنا في هذا الفصل المسؤولية الجزائية المترتبة عن الأضرار النفايات الطبية الخطيرة منها مسؤولية الشخص الطبيعي عن تلك النفايات التي يتم إزالتها أو التخلص منها بطريقة غير مشروعة و مخالفة للقوانين و المنصوص عليها.

و أيضا وضع المشرع الجزائري مسؤولية القانونية للشخص المعنوي و ذلك لوضع حد لتلك المخالفات البيئية و تسيير العشوائي لتلك النفايات الخطيرة و التي قد تشكل تهديدا على صحة الإنسان و البيئة .

خاتمة

- تناولت في هذا البحث موضوع النفايات الطبية باعتباره من المواضيع المهمة التي تشكل خطرا على صحة الإنسان و البيئة خاصة مع التطور الكبير الذي يشهده القطاع الصحي و كثرة استعمال المواد و الأدوات الطبية داخل المؤسسات الصحية و تفوق النفايات الطبية بأنها مخلفات ناتجة عن النشاطات العلاجية و التشخيصية و الوقائية، و التي قد تكون خطيرة بسبب احتوائها على مواد سامة أو جراثيم و أمراض معدية إذ لم يتم التعامل معها بطرق سليمة.
- كما تبين من خلال الدراسة أن سوء تسيير النفايات الطبية وعدم احترام قواعد جمعها و فرزها و نقلها و معالجتها يؤدي إلى أضرار صحية و بيئية خطيرة، تمثل في انتشار الأمراض و التلوث بمختلف أنواعه، مما يهدد سلامة المجتمع و البيئة معا، لذلك تدخل المشرع بوضع خصوص قانونية و تنظيمية تهدف إلى تنظيم كيفية التخلص من هذه النفايات و فرض عقوبات على كل من يخالف القواعد المعمول بها.
- وقد توصلنا إلى أن المسؤولية القانونية لا تقع فقط على المؤسسات الصحية بل تشمل كذلك كل شخص يساهم في إنتاج أو نقل أو معالجة هذه النفايات بطريقة مخالفة للقانون و هو ما يعكس أهمية التسديد القانوني لحماية الصحة العامة و المحافظة على البيئة.
- كما تبرز أهمية التوعية و التحسيس داخل المؤسسات الصحية حول مخاطر هذه النفايات و ضرورة حسن تسييرها ، وذلك عبر تنظيم حملات دورية ، وتطوير أداء الموظفين من خلال التكوين المستمر ، بالتنسيق مع مديريات الصحة و البيئة.

الخاتمة

- في هذا الإطار ، عمل المشرع الجزائري علي التصدي لهذه الظاهرة من خلاله جملة من القوانين ، و علي رأسها القانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها ، و الذي يشكل مرجعا أساسيا في تنظيم في هذا المجال ، لا سيما فيما يتعلق بنفايات الأنشطة العلاجية ، وقد توالى النصوص التنظيمية و التنفيذية لتدعيم هذا الإطار القانوني ، في محاولة لتجسيد قواعد الحماية البيئية بشكل عملي وفعال على ارض الواقع .
- وقد أبرزت الدراسة أن مسؤولية المرافق الصحية في هذا المجال ليست فقط مسؤولية جزائية أو التقصيرية ، بل قد تكون أيضا مسؤولية إدارية تقوم علي أساس الخطأ الإداري أو مخالفة الضوابط القانونية المتعلقة بتسيير النفايات .
- كما أن المسؤولية يمكن أن تأخذ طابعا عقديا في حالة اللجوء إلي المؤسسات خاصة لمعالجة أو التخلص من النفايات ، ما يفرض بدوره ضرورة تنظيم العلاقة التعاقدية و ضمان احترام المعايير المعتمدة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنفايات الخطرة و المعدية التي تشكل خطرا فعليا على الصحة العامة .
- و في الأخير ، يبقى الحق في البيئة سليمة و أمنة احد الحقوق الأساسية التي يجب حمايتها بكل السبل ، و هو ما يتطلب تضافر الجهود بين السلطات المختصة ، المجتمع المدني المؤسسات الصحية ، من اجل ضمان التسيير السليم لنفايات الأنشطة العلاجية ، حفاظا علي الصحة العمومية وحماية للبيئة وتكريسا للعدالة البيئية و الاجتماعية .
- النتائج المتوصل إليها:
- النفايات الطبية تعد من أخطر أنواع النفايات بسبب أثارها الصحية و البيئية.
- سوء تسيير النفايات الطبية يؤدي إلى أن الأمراض و التلوث البيئي.

➤ توجد نصوص قانونية تنظم عملية التخلص من النفايات الطبية إلا أن تطبيقها في بعض الأحيان يبقى غير كاف.

➤ ضعف الوعي و نقص الرقبة و من أهم الأسباب تفاقم ظاهرة تسيير العشوائي للنفايات الطبية.

➤ للمؤسسات الصحية دور أساسي في احترام معايير السلامة و الوقاية أثناء التعامل مع هذه النفايات.

التوصيات :

من خلال دراستنا لمشكلة النفايات الطبية التي تطرح للمؤسسات الطبية ، تبين لنا أن هناك بعض النقائص يجب مواجهتها كالتالي :

➤ هناك حاجة إلي دعم الإطار التشريعي الوطني المتعلق بتسيير النفايات الطبية و توسيع مجاله ليضم المؤسسات الطبية الخاصة.

➤ ضرورة تعزيز آليات الرقابة و المتابعة على تسيير نفايات الأنشطة العلاجية سواء من خلال تكريس نصوص تحدد المسؤولية القانونية و الإدارية بنوع من الوضوح ، أو عبر تدعيم الدور الرقابي لهيأت البيئة و الصحة .

➤ ضرورة إنشاء هيأت مختصة بمعالجة هذا النوع من النفايات وفق المعايير المعمول بها دوليا مع الاشتراك قطاع حماية البيئة

➤ تنظيم حملات داخل مؤسسات الصحية في مجال تكوين المستخدمين بالتنسيق مع مديريات الصحة البيئة

قائمة المصادر و المراجع

أولاً : القرآن الكريم ، برواية ورش عن نافع

ثانياً : المصادر

1/ المصادر اللغوية: ابن المنصور العربي.

2/ المصادر القانونية.

أ/ القوانين العادية.

1- قانون - رقم 01 / 19، المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها،

الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 77، المؤرخ في 2001/12/15.

2- قانون رقم 02/25 المعدل و المتمم لقانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها ،

الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 15، 2001/12/77.

ب/ المراسيم التنفيذية

- المرسوم التنفيذي رقم 478/03 المؤرخ في 2003/12/06، المتضمن تحديد شروط و كيفية تسيير

نفايات النشاطات العلاجية، الجريدة الرسمية، عدد 78، المؤرخة في 2003/12/14.

- المرسوم التنفيذي رقم 378/84 المؤرخ في 1984/12/15، المتضمن تحديد شروط و جمع

النفايات الصلبة الحضرية و معالجتها، الجريدة الرسمية، العدد 66 المؤرخ في 1984/12/15

ج/ تعليمات:

- وزارة الصحة و إصلاح المستشفيات تعليمية تقنية رقم 398 / 1958، المؤرخ في 1995/12/12

المتعلق بتسيير النفايات الإستشفائية.

ثالثا: المراجع

1/ باللغة العربية:

أ/ الكتب العامة

- شيخ أث ملويا، دروس في المسؤولية الإدارية، الكتب الأولى، المسؤولية على أساس الخطأ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 2007.
- بلحاج العربي، النظرية العامة لالتزام في القانون المدني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، الجزء الثاني، الطبعة السادسة 2014.
- عمار عوابدي ، نظرية المسؤولية الإدارية، دراسة تحليلية مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 الجزائر 2004.

ب/ الكتب الخاصة

- وناس يحي ، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، الجزائر سنة 2003.
- حسن أحمد شحاتة، تلوث البيئة، سلوكيات الخاطئة و كيفية موجهتها مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2000.
- خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء القانون التشريعات الوطنية و اتفاقية الدولية و آثار المقارنة، ريم للنشر و التوزيع 2001.
- كامل محمد المغربي، إدارة و البيئة و السياسة، دار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2001.

قائمة المصادر والمراجع

- مصطفى محمد تامر ، المواجهة القانونية و الأمنية للتداول الغير مشروع للمواد و النفايات الخطيرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د،ط، 2015.

- منصور عمر المعاينة، المسؤولية المدنية و الجنائية في الأخطاء الطبية، دار حامد للنشر و التوزيع كادميون، ط1، 2014.

- الأطروحات الدكتوراة

- كشناوي نصيرة، النظام القانوني للنفايات الطبية في التشريع الجزائري و المقارن، الأطروحة الدكتوراة، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أدار، 2023- 2024.

رسائل الماجيستر :

1/ سراي أم السعد، دور لإدارة الصحية في التسيير الفعال للنفايات الطبية في ظل ضوابط التنمية المستدامة بالتطبيق على المؤسسة الإستشفائية الجزائرية، مذكرة ماجيستر، تخصص إدارة لأعمال و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، 2012.

رسائل و مذكرات ماستر :

1- سعيدي رفيدة- بهلول شرين، النفايات الطبية في الجزائر دراسة ميدانية بعيادة خاصة مذكرة الماستر تخصص حقوق و علوم سياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، سنة 2025، 2024.

2- بوناصر حورية، إدارة النفايات و تقسيم تأثيرها البيئة، مذكرة ماستر، تخصص كيمياء المحيط، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الرياضيات و علوم المادة، 2019/2020.

3- شارف عبد الكريم، الحماية القانونية لتسيير النفايات الطبية، مذكرة ماستر، قانون البيئة و التنمية المستدامة، جامعة دكتور مولاي طاهر، السعيدة، كلية حقوق وعلوم سياسية ، قسم الحقوق ،السنة الجامعية 2018-2019.

قائمة المصادر والمراجع

- 4- قواسمية محمد، علوي، علوي محمد، تقييم إدارة النفايات الطبية في المستشفيات العمومية لدراسة حالة مستشفى محمد الشبوكي بالشريعة تبسية، مذكرة الماستر، تهيئة حضرية جامعة العربي التبسية، كلية العلوم الدقيقة و العلوم الطبيعية و الحياة، 2021/2022
- 5- حميدة بن حيزية، التسيير الأمثل لمعالجة النفايات الطبية وفق المشرع الجزائري، مذكرة الماستر، تخصص هندسة طرائق للبيئة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2021.
- 6- حمادي شيماء، بولخور رميساء، النظام القانوني لتسيير النفايات الطبية في الجزائر، مذكرة الماستر، في ميدان حقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2020/2021
- 7- بدرة منيرة، بن سكيريفية زينب، المسؤولية الجزائية الناجمة عن سوء إدارة النفايات الطبية، مذكرة الماستر، تخصص القانون الجنائي و العلوم الجنائية ،كلية حقوق و علوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2021-2022.
- 8- مسكين معمر، تسيير النفايات الطبية وفق التشريع الجزائري، مذكرة الماستر، جامعة سعيدة ، سنة 2015.

المقالات:

- 1- بوطورة فضيلة و آخرون ،أهمية تسيير النفايات الطبية لحماية البيئة في اطار تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر ،مجلة أفاق العلوم ، المجلد 5، العدد 18، جامعة زيان عاشور، الجزائر 2020.
- 2- مايدي هاجر، مراح علي، المؤسسة التقصرية لمنتجي النفايات الطبية، مجلة الدراسات القانونية مقارنة، مجلة 6، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2020
- 3- عبدلي نزار " المسؤولية الجزائية للعيادات الخاصة عن تسيير النفايات الطبية مجلة الحقوق و علوم السياسة " العدد 14، جامعة عمار تليجي، الأغواط، جوان 2017.

قائمة المصادر والمراجع

- 4- فكيري أمال، مخاطر نفايات النشاطات الطبية على الصحة في المجتمع " إشارة إلى حالة الجزائر، كلية حقوق و علوم السياسة، البلدية 2، مجلة المفكر العدد 13.
- 5- سوالم سفيان، المسؤولية المدنية التقصيرية عن النفايات النشاطات العلاجية، مجلة الدارسات و الأبحاث مجلة العربية في علوم الإنسانية و الاجتماعية، السنة الثامنة عدد 25، ديسمبر 2016 جامعة زيان عاشور، جلفة.
- 6- تومي وعديلة العلواني ، تأثير النفايات الطبية علي تكاليف المؤسسات الصحية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 10 نوفمبر 2006
- الملتقيات العلمية:
- الحاج عرابة، التخلص الأمثل من المخلفات الطبية الخطرة كأداة لتطبيق أداء البيئي فعال، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول لأداء المميز للمنظمات و الحكومات الطبية الثانية، نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق لأداء المالي و تحديات لأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22-23-2013.
- دليل منظمة الصحة العالمية لنفايات النشاطات العلاجية ،المكتب الإقليمي لشرق الأوسط، عمان الأردن 2006.
- المواقع الالكترونية
- الطاهر إبراهيم الثابت ، المحارق وطرق معالجة النفايات الطبية ،مقال منشور في الموقع الالكتروني الليبي الخاص بمخلفات الطبية .

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

5	قائمة المختصرات
1	المقدمة
6	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لإدارة وتسير النفايات الطبية
6	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية النفايات الطبية و المخاطر المترتبة عنها
7	المطلب الأول: مفهوم النفايات الطبية
8	الفرع الأول: تعريف النفايات الطبية
10	الفرع الثاني : مصادر النفايات الطبية
12	المطلب الثاني: تصنيف النفايات الطبية
13	الفرع الأول:التصنيف العام للنفايات الطبية
24	المبحث الثاني : طرق معالجة النفايات الطبية والتخلص منها
24	المطلب الأول :أساليب الكلاسيكية لمعالجة النفايات الطبية
24	الفرع الأول : ردم (الطمر) النفايات الطبية
26	الفرع الثاني : الأساليب المعاصرة و المبتكرة في معالجة النفايات الطبية
29	خلاصة الفصل الأول
31	الفصل الثاني: المسؤولية المؤسسات العمومية في إدارة النفايات الطبية
31	تمهيد

فهرس المحتويات

المبحث الأول: المسؤولية المدنية ناتجة عن أضرار النفايات الطبية.....	32
المطلب الأول: نطاق تحديد المسؤولية عن أضرار نفايات الطبية.....	33
الفرع الأول: المسؤولية العقدية.....	33
الفرع الثاني : المسؤولية التقصيرية.....	34
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للمسؤولية الإدارية عن النفايات الطبية.....	40
المطلب الأول: تطور المسؤولية الخطئية في المجال الإداري.....	41
الفرع الاول: مسؤولية الطبية المترتبة عن أضرار النفايات الطبية.....	41
الفرع الثاني :المسؤولية في المجال الطبي عن أضرار النفايات الطبية.....	43
المطلب الثاني: مسؤولية الجزائية للمؤسسات الاستشفائية عن النفايات الطبية.....	43
الفرع الأول: مسؤولية الشخص الطبيعي.....	44
الفرع الثاني : المسؤولية الجزائية لشخص المعنوي.....	47
خلاصة الفصل الثاني:.....	49
خاتمة.....	50
قائمة المصادر و المراجع.....	53
فهرس المحتويات.....	58
الملخص.....	60

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع النفايات الطبية باعتباره من المواضيع المهمة التي أصبحت تشكل خطرا على صحة الإنسان و البيئة خاصة مع تطور الكبير الذي يشهده القطاع الصحي و كثرة استعمال المواد و الأدوات الطبية داخل المؤسسات الصحية و تعرف النفايات الطبية بأنها مخلفات ناتجة عن النشاطات العلاجية و التشخيصية و الوقائية لأمر الذي يجعل التخلص منها بطريقة عشوائية يشكل تهديدا حقيقيا للمجتمع و البيئة كما تختلف مصادرها هذه النفايات بين المستشفيات و العيادات و غيرها من مراكز من المؤسسات الصحية و تكمن خطورتها على مواد سامة أو جراثيم التي قد تسبب في انتشار الأمراض و الأوبئة إذ لم تتم معالجتها وفق شروط القانونية و الصحية المطلوبة و لهذا عملت تشريعات على تنظيم طرق جمعها و نقلها و معالجتها و التخلص منها بطريقة آمنة كما تتحمل مؤسسات الصحية مسؤولية القانونية في حالة إهمال أو مخالفة القوانين المتعلقة بتسيير النفايات الطبية، حيث يمكن أن تقوم مسؤوليتها المدنية و الإدارية و الجزائية عند وقوع الضرر يمس لأفراد و البيئة و تظهر المسؤولية المدنية من خلال التعويض عن الأضرار الناتجة بينما تتمثل المسؤولية الإدارية في مخالفة قواعد التنظيمية الخاصة بنظافة و الوقاية أما المسؤولية الجزائية فتقوم عند ارتكاب أفعال يعاقب عليها القانون بسبب سوء تسيير هذه النفايات.

الكلمات المفتاحية: النفايات الطبية، مسؤولية المدنية، مسؤولية الجزائية، المؤسسات الصحية ، مخاطر النفايات الطبية ، التلوث، أثار النفايات الطبية، المسؤولية الإدارية ، القطاع الصحي ، الأضرار البيئية

Abstract

Médical waste , is considered one of the Most dangerous types of waste of its harmful effects on both human health and the environment. it represents a major challenge due a major challenge due to the large quantities generated by medical activities within healthcare institutions .Medical waste is produced as result of diagnostic, therapeutic, and preventive healthcare services

The sources of this waste vary and include hospitals, clinics, laboratories and other healthcare facilities. Its danger lies in the fact that it may contain toxic substances or disease- causing microorganisms that can lead to serious health problems if they are not handled and disposed of properly according to approved health and environmental regulation...

Keywords: Medical waste, civil liability, criminal liability, healthcare institutions, risks of medical waste, pollution, effects of medical waste, administrative liability, health sector, environmental damages.